التاريخية
في فهم الآيات القرآنية
دراسة نقدية

دكتور/ أحمد حسن أحمد عبد العظيم
مدرس التفسير وعلوم القرآن
كلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة
جامعة الأزهر الشريف

مقدمة:

الحمد لله الذي أنزل القرآن الكريم عربي اللسان، وجعل وظيفة نبيه صلى الله عليه وسلم بيان ما في القرآن **[وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ] {النحل: ٤٤}.**

وبعد،،،

فقد اعتنى المسلمون بكتاب ربهم أيما عناية، وأولوه كل اهتمام ورعاية، فأقاموا على ضفافه علومًا خادمة تبين مراميه، وتظهر مقاصده ومعانيه؛ حتى لا تضل الأهواء في فهم ما جاء فيه، أو تزيغ العقول في مجاهل الضلال والتيه، وكانت هذه العلوم أسوارًا مانعة من أن يقتحم حمى القرآن الكريم من ليس من أهليه، أو يتجاسر على تفسيره من ليس من ذويه.

ولا زال العلماء يقعِّدون القواعد لكل سالك، ويبينون الطريق لمن أراد أن يتجنب في سيره المهالك، وأنشأوا لذلك علماً جليلًا، هو علم «مناهج المفسرين» الذي من غاياته: ضبط قواعد هذا العلم وبيان الطريق الأسلم.

وإنه قد ظهرت لدى الغرب نظريات لتَفَهُّم النصوص الأدبية والدينية، لتعالج خللًا في ثقافتهم، من هذه النظريات: «التاريخية» التي غايتها نزع القداسة عن النصوص (أية نصوص) وربطها بواقعها وبيئتها «مستعينة على ذلك بنوع من التأويل العبثي الذي لا علاقة له بالتأويل الذي حدد قواعده وضوابطه وشروطه الفلاسفة

والمفسرون»[1] وقد رام تقليدهم فئة من مدعي الثقافة والتنوير لدى العرب والمسلمين، فنقلوا إلينا تلك التجربة، غافلين أو متغافلين عما بين الثقافتين (الإسلامية والغربية) من فروق.

ولما كان الأمر بهذه الأهمية والخطورة، من حيث تعلقه بكتاب الله تعالى؛ رأيت – مستعينًا بالله– أن أكتب بحثًا حول هذا الأمر، وسميته: «**التاريخية في فهم الآيات القرآنية .. دراسة نقدية**»

خطة البحث

وقد جاء البحث في مقدمة وثلاثة مباحث تتلوها خاتمة:

المبحث الأول: حول التاريخية

وتحته أربعة مطالب:

- المطلب الأول: ماهية التاريخية
- المطلب الثاني: أقسام التاريخية
- المطلب الثالث: أسس التاريخية ومنطلقاتها
- المطلب الرابع: أهداف القراءة التاريخية للقرآن الكريم

المبحث الثاني: الشبهات التي اعتمدها التاريخيون في قراءتهم للقرآن الكريم

وتحته ستة مطالب:

- المطلب الأول: خلق القرآن
- المطلب الثاني: القرآن الكريم منتج ثقافي مستمد من البيئة
- المطلب الثالث: تنجيم القرآن الكريم ونزوله مفرقًا
- المطلب الرابع: أسباب النزول
- المطلب الخامس: المكي والمدني
- المطلب السادس: النسخ

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على القراءة التاريخية للقرآن الكريم

خاتمة البحث وأهم النتائج.

وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد

(١) «خطر النزعة التاريخية على ثوابت الإسلام» أ . د محمد عمارة: (ص: ٣٨) ، الناشر: مكتبة وهبة، الطبعة الأولى: ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م

المبحث الأول
حول التاريخية

ويشتمل على مطالب:

المطلب الأول: ماهية التاريخية

احتلت دراسة الأدب في حياة الإنسان مكانة كبيرة، وبخاصة في القرنين الماضيين، وقامت على إثر ذلك مدارس نقدية متباينة في الأفكار، مختلفة في التوجهات، ومن الغني عن البيان أن لكل ثقافة من ثقافات الأمم لوناً خاصًّا يميزها ونموذجًا معرفيًّا يشكل مسيرتها، هذا النموذج المعرفي يتمحور حول كتاب مقدس عند الحضارات الدينية السماوية، أما في الحضارات الأخرى فيكون كتابًا أو مجموعة كتب بلغت حد التقدير، فهي بالنسبة لهم المرجعية التي يحتكمون إليها ترشد مسيرتهم وتميز أفكارهم.

ولكل نص من النصوص الأدبية قراءات متعددة، وتفسيرات متباينة وفهوم كثيرة، تختلف فيها المشارب، وتتنوع فيه الاتجاهات؛ بناء على اختلاف المدرسة النقدية التي ينتمي إليها القارئ أو الناقد، ولكلٍّ وجهة هو موليها.

من بين هذه القراءات أو المدارس النقدية: المدرسة **(التاريخية)** والتي سيدور البحث حولها بمشيئة الله تعالى، وبيان ما اعتمده القائلون بها من شبهات في محاولة منهم لتسويغ قراءة القرآن الكريم وفهمه من خلالها.

ومن الجدير بالقول أن التاريخية إنما نشأت لدى فلاسفة الغرب، ثم وفدت إلى العالم الإسلامي، وفي ذلك يقول الأستاذ الدكتور محمد عمارة: «ولقد وفدت هذه النزعة إلى الشرق الإسلامي ضمن الوافد التغريبي الذي جاءنا في ركاب الغزوة الاستعمارية الغربية الحديثة، التي تسلحت -مع الدفع- بفكر عصر التنوير الأوروبي ساعية إلى احتلال العقل المسلم؛ لتأييد وتأبيد احتلال الأرض ونهب الثروات»[1]

والتاريخية كما يعرفها محمد أركون: (العقيدة التي تقول بأن كل شيء، أو كل حقيقة، تتطور مع التاريخ، وهي تهتم أيضًا بدراسة الأشياء والأحداث، وذلك من خلال ارتباطها بالظروف التاريخية)[2].

---

(1) «خطر النزعة التاريخية على ثوابت الإسلام» أ . د محمد عمارة: (ص: ٦).

(٢) ينظر: «الفكر الإسلامي قراءة علمية»: (ص: ١٣٩) محمد أركون، نقلًا عن روبير، ترجمة هاشم صالح، ط المركز الثقافي العربي الطبعة الثانية ١٩٩٦.

ويعرفها د عبد العزيز حمودة بقوله: «إن قراءة النص الأدبي قراءة تفسيرية في ضوء مبادئ التاريخية الجديدة يمكن تلخيصها في مقولة مبسطة، هي: إلغاء سلطة النص، ورفض استقلاليته عن القوى التاريخية والثقافية التي أنتجته من ناحية، وعن الخطابات الأخرى الأدبية وغير الأدبية التي أنتجتها أيضًا القوى التاريخية والثقافية نفسها»(١).

والذي يهمنا في هذا المقام هو علاقة تلك التاريخية بالقرآن الكريم، ومحاولة فهمه ومعرفة معانيه من خلالها، وهو ما يمكن التعبير عنها بأنها قراءة الآيات من خلال وصلها بظروف بيئتها وزمنها وبسياقاتها المختلفة(٢).

ومعنى ذلك: تفسير القرآن الكريم من خلال قصره على ما حوله من ظروف وملابسات زمانية ومكانية وما احتف به من قرائن؛ كأسباب النزول، والأشخاص الذين نزل فيهم، والبيئة المحيطة به، والثقافة التي قارنت نزول القرآن الكريم.

وحينما يقرأ القرآن الكريم قراءة تاريخية فإن ذلك يعني فقده لصفة الإطلاقية عن (الزمان) و(المكان) و(الأشخاص) و(الأحوال) ولا يُتعامَل معه كنص مفارق، بل نص منغمس بظروف وملابسات لا بد أن يفسر من خلالها ولا يتعداها.

من خلال هذا العرض يتبين لنا الحقائق الآتية:

أولًا: التاريخية مذهب نقدي أدبي يختص بالنصوص الأدبية في المقام الأول.

ثانيًا: بداية ظهور التاريخية إنما كان لدى الغرب؛ بناءً على ما يوافق ثقافتهم وما يعالج مشكلاتهم.

ثالثًا: العلمانيون العرب هم في ذلك مقلدون للغرب ليس إلَّا، على الرغم من اختلاف البيئات والثقافات والمشاكل الأدبية التي تميز كل ثقافة عن الأخرى.

ومن الجدير بالذكر هنا أن حدود البحث لا يتناول نقد النظرية بجملتها، أو مناقشة الأدبيات التي بُنيت عليها، أو النتائج المترتبة على القول بها على وجه العموم؛ إنما الذي يعنينا هنا هو بيان زيف ما استندوا إليه في دعواهم تاريخية القرآن الكريم، ونقد فهم القرآن الكريم والتعاطي معه بتلك النظرية، وما ينتج عن ذلك من اعتبار القرآن

---

(١) ينظر في ذلك «الخروج من التيه» أ . د عبد العزيز حودة، (ص: ٢٥٧) ط: عالم المعرفة ط: نوفمبر ٢٠٠٣..

(٢) ينظر: «روح الحداثة ... المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية»، طه عبد الرحمن، صـ ١٨٤ ط: المركز الثقافي العربي الطبعة الأولى ٢٠٠٦.

الكريم نصًّا أدبيًّا غير مفارق، ليس له صفة الإطلاق، ونزع القداسة عنه؛ ذلك ما نحاول الحديث حوله إن شاء الله تعالى.

المطلب الثاني: أقسام التاريخية

ثمت نوعان من التاريخية:

الأولى: التاريخية الشاملة أو التاريخية الكلية، وتعني: أن الأديان بشكل عام والوحي بجميع أشكاله ما هو إلا نتيجة تطور تاريخية ناتجة عن تطور العقل ونموه عبر التاريخ، وقد تدرج العقل في ذلك ثلاث درجات:

كانت الدرجة الأولى يضيف فيها إلى الكائنات الطبيعية حياة روحية شبيهة بحياة الإنسان؛ وكانت الدرجة الثانية تعدد الآلهة، وكانت الدرجة الثالثة: التوحيد؛ أي: جمع كثرة الآلهة في إله واحد مفارق. ثم بعد هذه المرحلة تأتي مرحلة الميتافيزيقا، وفيها يستبدل العقل بالعلل المفارقة عللًا ذاتية يتوهمها في باطن الأشياء. ثم تأتي أخيرًا الحالة الواقعية، وفيها يدرك العقل امتناع الحصول على معارف مطلقة، فيقصر همه على تعرف الظواهر واستكشاف قوانينها وترتيب القوانين من الخاص إلى العام؛ فتحل هنا الملاحظة محل الخيال والاستدلال(١).

وما الكتب السماوية بصفة عامة والقرآن بصفة خاصة عند هؤلاء إلا نتيجة طبيعية لتطور العقل البشري.

الثانية: تاريخية جزئية وتعني تاريخية بعض الأحكام وعدم ملائمتها لكل زمان وكل مكان، فهي وإن ناسبت زماناً بعينه فهي قد فقدت تواصلها وحركيتها وديموميتها، وبمعنى آخر انحصار هذه الأحكام في زمان ومكان بعينه، والفرق بين التاريخية الكلية والجزئية: أن الثانية قد تعترف بألوهية القرآن، بينما الأولى تنفيه وترى أنه نتاج تطور العقل في مراحله المختلفة(٢).

---

(١) ينظر: «تاريخ الفلسفة الحديثة»: يوسف كرم (ص: ٣١٧ – ٣١٨) ط: الدراسات الفلسفية الطبعة الخامسة.

(٢) ينظر: «العلمانيون وتاريخية القرآن .. تاريخية النص»: (ص: ٥١٢) أطروحة دكتوراه للدكتور أحمد إدريس الطعان ط: دار ابن حزم للنشر والتوزيع الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ– ٢٠٠٧ م.

المطلب الثالث: أسس التاريخية ومنطلقاتها

في إطار القراءة الانتقادية الجائرة، بل الهدامة التي يقرأ بها العلمانيون القرآن الكريم، تأتي التاريخية لتشكل إحدى النظريات الغربية المستوردة.

وحتى تكون هذه التاريخية مقبولة لدى المخاطبين، وسائغة لدى جمهور المسلمين الذين يعتقدون قداسة القرآن الكريم وطلاقته، وكونه كتابًا صالحًا لكل زمان ومكان؛ فإنه يلزم أولًا أن تتقدمها مقدمات وأن يُؤسَّسَ لها أسسٌ تقوم عليها، وجذور تستند إليها، ومقدمات لا بد منها؛ فإن قراءة (تفسير) القرآن الكريم بهذه الطريقة لن تؤتي ثمارها دون هذه المقدمات وتلك المداخل، ومن أهم تلك الأمور[1]:

١- إضفاء النزعة الإنسانية على القرآن الكريم (الأنسنة)، ويراد منها: التعامل مع القرآن الكريم مقطوعًا عن مصدره الإلهي، وتهدف (الأنسنة) إلى هدم عائق (القدسية) عن القرآن الكريم، وإنما قلنا (عائق) لأن تلك القداسة تمثل عائقًا أمام أنسنة القرآن الكريم، وبالتالي قراءته قراءة تاريخية، فهو –عندهم–وإن كان مصدره إلهيًّا إلا أنه أصبح بشريًّا بنزوله إليهم حسب ثقافتهم وأحوالهم وقضاياهم. وبناء على ذلك فإن القرآن الكريم يصبح مجرد نص تم إنشاؤه في وسط ثقافي معين؛ ليعالج مشكلات هذا العصر ولا يتعداه، كما أن القرآن الكريم بعد أنسنته يتم فصله نهائيًّا عن مصدره الإلهي وتحكيم العقل البشري به وربطه ربطًا كليًّا بالقارئ؛ إذ مقاصد هذا القرآن إنما تتأتى من استنطاق القارئ البشري للقرآن الكريم.

٢- (العقلنة)[2] وهي التعامل مع القرآن الكريم بكل وسائل البحث والنظر التي توفرها المنهجيات والنظريات الحديثة والهدف من العقلنه هدم (الغيبية)، والتعامل مع القرآن من منظور عقلي أرضي؛ بدراسته دراسة نقدية عقلية، وتأويل ما يصادم ظاهر العقل تأويلًا يتوافق مع العقل، وإن كان في ذلك إنكار الغيبيات؛ بالتأويلات العبثية غير المنضبطة بضابط اللغة أو الشرع؛ وتؤدي العقلنة إلى نتائج، منها: تغيير مفهوم الوحي

(١) ينظر تفصيل هذا في: «روح الحداثة ... المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية»، طه عبد الرحمن، صـ ١٧٨ وما بعدها.

(٢)عَقْلَنَ يُعقلن، عقلنةً، فهو مُعقلِن، والمفعول مُعقلَن، عَقْلَن معتقدات: جعلها مقبولة مطابقة للعَقْل ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (٢/ ١٥٣١) تأليف: د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

إلى مفاهيم أخرى كـ(الموهبة التي يختص بها الإنسان)، أو العبقرية، وحصر مضمون القرآن في الجانب الأخلاقي والمعنوي، كما تؤدي عقلنة القرآن الكريم إلى اتهامه بعدم الاتساق، وأنه يجري على غير ترتيب، ومن ثم فإنه يحتاج إلى إعادة ترتيب وتقديم وتأخير، كما تؤدي عقلنة القرآن الكريم إلى الدعوة إلى تجاوز الآيات المصادمة للعقل، والتي تصف -مثلًا -أخبار الأمم السابقة أو أحكامًا فقهية تجاوزها الزمن. إنهم يريدون أن تبقى تلك الآيات مقصورة على ما عالجته من مشكلات أو ما وصفته من أحداث ولا تتعداه إلى غيره من واقعٍ أصبح أكبر معقولية منه.

٣- وصم القرآن الكريم بأنه يحتوي على أساطير لا يصدقها عقل ولا يقرها تاريخ، يقول محمد أركون: «إن الحكايات التوراتية والخطاب القرآني، هما نموذجان رائعان من نماذج التعبير الأسطوري»[١] .

وأن القصص الذي فيه ما هو إلا مبالغات، أو في أحسن الأحوال صور رمزية لأحداث غير واقعية، الهدف منها: المغزى وليس المحتوى، أي: أن القرآن يريد من خلال قصة ما أن يصل إلى هدف محدد، فلا يشترط لبلوغه هذا الهدف أن يحكي واقعًا تاريخيًّا قائمًا بالفعل، بل هي إيماءات وإشارات لأخذ العبرة، حتى يصل الأمر إلى أن هذا القرآن لا يكون أبدًا إلهيًّا ولا مطلقًا، بل هو نسبي، وينبغي قراءته قراءة نسبية تراعي بيئته التي نشأ فيها وأيضًا تراعي المخاطبين بهذا الكلام؛ فهذه الأساطير إنما تناسب عقول من نزل في زمانهم القرآن، إذن هي نسبية الزمان والمكان، وقصر القرآن عليهما.

المطلب الرابع: أهداف القراءة التاريخية للقرآن الكريم

تهدف القراءة التاريخية للقرآن الكريم إلى إيجاد قطيعة معرفية بين القارئ والقراءات الاعتقادية التي تعتقد صحة القرآن الكريم، وتؤمن بألوهية مصدره، تلك القراءات المنطلقة من التراث واحترامه والبناء عليه.

يقول أ. د محمد عمارة: «ولقد بدأت هذه النزعة في فكر التنوير الأوربي الوضعي عند الفيلسوف الفرنسي «فولتير» Voltaire [١٦٩٤- ١٧٧٨م] والفيلسوف الإيطالي «فيكو» G.vico [١٦٦٨ – ١٧٤٤م] كجزء من سعي فلسفة التنوير الوضعية إلى نسخ

(١) «تاريخية الفكر العربي الإسلامي»: (ص ٢١٠) محمد أركون، الناشر: مركز الإنماء القمي – بيروت، ترجمة هاشم صالح، الطبعة الثانية

الإطلاق الديني واللاهوتي، وإحلال العقل والعلم والفلسفة محل الدين والكنيسة واللاهوت ، أي: إحلال النسبي محل المطلق»[١].

ويقول أيضًا: «... جوهر هذه النزعة ومقصدها الأساسي هو إقامة قطيعة معرفية كبرى –ومن ثم عمليَّة– مع الموروث الديني، وتحرير العقل والمجتمع من حاكمية الدين»[٢]

وبدلًا من تلك القراءات التي يصمونها بالرجعية والماضوية؛ تقدم للناس تلك القراءة التاريخية، التي هي قراءة نقدية في المقام الأول، ومن ثم فهي لا تنطلق من الإيمان بقدسية القرآن الكريم ولا ألوهية مصدره، بل تتعامل معه كأي نص أدبي خاضع للمعايير التاريخية في التقييم والمعايير المادية في الفهم؛ للوصول به إلى نتائج وآثار خطيرة جدًّا، من أمثال: نزع القداسة عن القرآن الكريم، ومساواة النص الإلهي بالنصوص البشرية، وسلب إطلاقية القرآن، وأن الأحكام الشرعية غير صالحة لكل زمان ومكان، والتحريف العبثي والتأويل المنحرف لآيات القرآن الكريم، وإثبات الحاكمية للبشر على كتاب الله، والتشريع بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتفريغ آيات القرآن الكريم عن محتواها، وكذا التشريعات بل العقائد، على ما سيأتي بيانه عند الحديث عن آثار تلك القراءة وخطورتها على القرآن الكريم.

(١) «خطر النزعة التاريخية على ثوابت الإسلام»: (ص: ٣).

(٢) «في فقه المصطلحات . التجديد والتراث والأصولية والتاريخية»: (ص: ٦٤-٦٥) أ . د محمد عمارة، ط: دار المعارف ٢٠١٣م.

المبحث الثاني
الشبهات التي اعتمدها التاريخيون
في قراءتهم للقرآن الكريم

تمهيد:

اعتمد القائلون بتاريخية القرآن الكريم على مجموعة من الشبهات، يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسين:

أما **القسم الأول** فهي مقدمات غير صحيحة وغير ثابتة أصلًا، بل هي عند التحقيق العلمي أوهى من بيت العنكبوت لا تدفع بردًا ولا تقي حرًّا، ويندرج تحت هذا القسم شبهتان ، هما: (خلق القرآن)، و(القرآن الكريم منتج ثقافي مستمد من البيئة) وإذا انهدم الأساس انهدم ما فوقه، وما بُني على باطل فهو باطل.

أما **القسم الثاني** فهي مغالطات لا تؤدي بحال إلى النتائج التي رتبوها عليها أو الخواتيم التي توهموا أنها تؤدي إليها، ويندرج تحت هذا القسم أربع شبهات: (تنجيم القرآن ونزوله مفرقًا) (أسباب النزول) (المكي والمدني) (النسخ) وهي –أي: شبهات القسم الثاني– كما ترى كلها مندرجة ضمن علوم القرآن، ولعل الهدف من ذلك هو الإيحاء بأنهم إنما لم يخرجوا في دعواهم عما سطره علماء الأمة، وأن كلامهم من جنس ما قاله هؤلاء العلماء، وأنهم يستندون في دعواهم على ما هو مستقر وثابت؛ لعل ذلك يُكسِب دعواهم قبولًا ورواجًا. و الخطأ في هذا القسم ليس في المقدمات، بل في طريقة الاستدلال والربط بين المقدمات والنتائج، فأقول مستعينًا بالله تعالى:

المطلب الأول : (خلق القرآن)

يعمد القائلون بالتاريخية إلى قضايا قُتلت بحثًا في تاريخ الأمة الإسلامية، ويقدمونها على أنها الحق الصراح والرأي الصواب، ثم يبنون عليها نتائجهم التي يريدون، وقضية خلق القرآن ماتت بموت أصحابها، وهي قضية معروفة ذائعة الصيت عند المتخصصين، وقال التاريخ فيها كلمته، فإذ بهؤلاء ينبشون التاريخ ويستخرجون أمثال تلك القضايا؛ لمحاولة الاستدلال بها على مرادهم، والذي يعنينا هنا ذكر استدلالهم بذلك والخروج من تلك المقدمة بما يزعمون أنه مؤيد لدعواهم مقوٍّ لحجتهم. فنذكر أولًا كلامهم وما استدلوا به، ثم نناقشهم فيما استخلصوه من نتائج.

يقول نصر حامد أبو زيد: «إن استدعاء مفهوم «خلق القرآن» الاعتزالي في هذا السياق استدعاء يهدف إلى الكشف عن الطبيعة الزمنية لخطاب «القدم والأزلية» بما يتصمنه هذا الخطاب الأخير من تصورات أسطورية تجاوزها الوعي الإسلامي ذاته في ذلك الزمن نفسه»(١).

ويقول أيضًا: «إن مسألة خلق القرآن كما طرحها المعتزلة تعني في التحليل الفلسفي أن الوحي واقعة تاريخية ترتبط أساسًا بالبعد الإنساني من ثنائية الله والإنسان أو المطلق والمحدود، الوحي في هذا الفهم تحقيق لمصالح الإنسان على الأرض؛ لأنه خطاب للإنسان بلغته، وإذا مضينا في التحليل الفلسفي إلى غايته –التي ربما غابت عن المعتزلة– نصل إلى أن الخطاب الإلهي خطاب تاريخي، وبما هو تاريخي فإن معناه لا يتحقق إلا من خلال التأويل الإنساني، إنه لا يتضمن معنى مفارقًا جوهريًّا ثابتًا له إطلاقية المطلق وقداسة الإله، على العكس من ذلك يقضي مفهوم قدم الكلام الإلهي وأزليته...»(٢).

وللرد على هذا نقول:

أولًا: المقدمة التي بنى عليها كلامه باطلة، وبيان ذلك باختصار أن القرآن كلام الله تعالى، وصفة من صفاته، وكل صفات الله غير مخلوقة؛ وتفصيل ذلك:

أن الكلام قد يراد به المعنى المصدري، أي: التكلُّم، وقد يراد به المعنى الحاصل بالمصدر أي: المتكلَّم به. وكل من هذين المعنيين لفظي ونفسي. فالكلام اللفظي بالمعنى المصدري: هو تحريك الإنسان للسانه وما يساعده في إخراج الحروف من المخارج. والكلام اللفظي بالمعنى الحاصل بالمصدر: هو تلك الكلمات المنطوقة التي هي كيفية في الصوت الحسي، وكلا هذين ظاهر لا يحتاج إلى توضيح. أما الكلام النفسي بالمعنى المصدري فهو تحضير الإنسان في نفسه بقوته المتكلمة الباطنة للكلمات التي لم تبرز إلى الجوارح فيتكلم بكلمات متخيلة يرتبها في الذهن بحيث إذا تلفظ بها بصوت حسي

(١) ينظر: «النص، السلطة، الحقيقة .. الفكر الديني بين إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة» نصر حامد أبو زيد: (ص: ٦) – ط: المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى: ١٩٩٥م.

(٢) «المرجع السابق»: (ص: ٣٣).

كانت طبق كلماته اللفظية. والكلام النفسي بالمعنى الحاصل بالمصدر: هو تلك الكلمات النفسية والألفاظ الذهنية المترتبة ترتبًا ذهنيًّا منطبقًا عليه الترتب الخارجي(١).

إذا وضح هذا فإنا نقول: إن القرآن الكريم قديم بوصفه صفة من صفات الله، وهي تلك الصفة الأزلية المتعلقة بالكلمات الحُكمية، وأما اللفظ المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس فهو دال ومظهر لتلك الكلمات الحُكمية الأزلية.

فبذلك بطلت المقدمة التي بنوا عليها نتيجتهم، وطالما بطلت المقدمة فقد بطلت النتيجة، والرد على القول بخلق القرآن معروف ومشهور ومبثوث في كتب التاريخ لمن يريد أن يطالعه.

ثانيًا: إن المعتزلة أنفسهم –وهم أرباب هذا القول وناصروه– لم يقولوا أبدًا بتاريخية القرآن، ولا أنه نص تاريخي، وما نزعوا عنه أبدًا صفة الإطلاق والتعالي عن الزمان والمكان، بل إن (أبو زيد) نفسه أقر بذلك حيث يقول: «وإذا مضينا في التحليل الفلسفي إلى غايته –التي ربما غابت عن المعتزلة– نصل إلى أن الخطاب الإلهي خطاب تاريخي» فقد أقر بأن المعتزلة لم يقولوا ذلك. وهم أرباب القول وأصحابه(٢).

وها أنا ذا أسوق نقلًا عن شيخ من جلة شيوخ المعتزلة ما يؤيد هذا الكلام، وهو الإمام الزمخشري، حيث يقول رحمه الله تعالى في مقدمة كتابه «الكشاف»: «... معجزًا باقيًا دون كل معجز على وجه كل زمان، دائرًا من بين سائر الكتب على كل لسان في كل مكان»(٣)

ثم يعقب الإمام الطيبي على كلام الإمام الزمخشري شارحًا له ومبينًا مراميه بقوله:

قوله: (على وجه كل زمان)، الوجه مستعار للظهور؛ لأن الوجه في الإنسان أظهر شيء، وفي "على" معنى الاستعلاء والغلبة، وفي تخصيص الوجه معنى الاشتهار أيضًا.

---

(١) ينظر تفصيل ذلك في «مناهل العرفان» للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني (ت: ١٣٦٧ هـ): (١/١٥-١٦) ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثالثة.

(٢) ينظر في ذلك «الرد على شبهات المعاصرين حول مبحث الدلالات من علم أصول الفقه»: (ص: ٣٩٩) د هشام محمد فتحي السعيد مشالي ، ط: دار البشير للثقافة والعلوم ، الطبعة الأولى. ١٤٣٢ هـ ٢٠١١م

(٣) «الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» المعروف بتفسير الكشاف: (المقدمة/ ١) تأليف: أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.

وكما استوعب "الزمان" كمَّله باستيعاب الأشخاص بقوله: "على كل لسان"، وتممه باستيعاب المكان بقوله: "في كل مكان"، فبلغ الغاية في توخي المطلوب(١).

ويقول الإمام الزمخشري عليه الرحمة في موضع آخر، وذلك عند تفسير قوله تعالى: { أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ } [العنكبوت: ٥١]: «{أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ} آية مغنية عن سائر الآيات– إن كانوا طالبين للحق غير متعنتين– هذا القرآن الذي تدوم تلاوته عليهم في كل مكان وزمان فلا يزال معهم آية ثابتة لا تزول ولا تضمحلّ، كما تزول كل آية بعد كونها، وتكون في مكان دون مكان إنّ في مثل هذه الآية الموجودة في كل مكان وزمان إلى آخر الدهر {لَرَحْمَةً} لنعمة عظيمة لا تشكر وتذكرة {لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ}»(٢).

ثالثًا: إذا سلمنا –جدلًا– بخلق القرآن؛ فهل يلزم من خلق القرآن أنه محدود الزمان والمكان، بالطبع لا، فأي تلازم بين الخلق وبين تاريخية النص؟! فإن الله تعالت حكمته لو أنزل إلى عباده كتابًا، وأنشأ لهم فيه أحكامًا وشرع لهم نظامًا لم يكن موجودًا من قبل، ثم أراد سبحانه أن يكون دائمًا إلى يوم القيامة، هل هذا ممتنع؟! الإجابة: لا؛ فإن ذلك راجع إلى مشيئته تعالى لا إلى ذات الأحكام المشتمل عليها ذلك الكتاب(٣).

المطلب الثاني : (القرآن الكريم منتج ثقافي مستمد من البيئة)

وهذه شبهة رددها المستشرقون قديمًا، وذكرها د/ طه حسين –رحمه الله– في كتابه «الشعر الجاهلي» حيث يقول: «وليس من اليسير، بل ليس من الممكن أن نصدق أن القرآن كان جديدًا كله على العرب! فلو كان كذلك لما فهموه ولما وعوه، ولا آمن به بعضهم، ولا ناهضه وجادل فيه بعضهم الآخر! وفي القرآن ردٌّ على الوثنيين فيما كانوا يعتقدون من وثنية، وفيه رد على اليهود، وفيه رد على النصارى، وفيه رد على الصابئة والمجوس ... وهو –أي: القرآن– لا يرد على يهود فلسطين، ولا على نصارى الروم، ومجوس الفرس، وصابئة الجزيرة وحدهم ... وإنما يرد على فرق من

(١) «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب» المعروف بـ«حاشية الطيبي على الكشاف»: (١/ ٦٣٤)، تأليف: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣ هـ)، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م.

(٢) «تفسير الزمخشري»: (٣/ ٤٥٩)

(٣) ينظر «الرد على شبهات المعاصرين حول مبحث الدلالات من علم أصول الفقه»: (ص: ٣٩٩).

العرب كانت تمثلهم في البلاد العربية نفسها، ولولا ذلك لما كانت له قيمة ولا خطر، ولما حفل به أحد من أولئك الذين عارضوه وأيدوه، وضحوا في سبيل تأييده ومعارضته بالأموال والحياة!»[1]

يقول الدكتور محمد البهي معلِّقًا على هذا الكلام ومفندًا له ومبينًا خطأه وما اشتمل عليه من خطر وزيف:

«وإذن فالقرآن -بعبارة آخرى- دين محلي، لا إنساني عالمي، قيمته وخطره في هذه المحلية وحدها! قال به صاحبه متأثرا بحياته التي عاشها وعاش فيها، ولذلك يعبر تعبيرًا صادقًا عن هذه الحياة! أما أنه يمثل غير الحياة العربية أو يرسم هدفًا عامًّا للإنسانية في ذاتها، فليس ذلك بحق!

إنه دين بشري، وليس وحيًا إلهيًّا.. قاله صاحبه لقوم معينين، ولذلك تجاوبوا معه، أو قاموا ضده! ولو أن صاحبه قاله في جماعة أخرى "لما حفل به أحد"؛ لأن ما يقوله فيه لا يتصل عندئذ بحياة الجماعة الأخرى في قليل أو كثير!»[2].

وللرد على هذه الشبهة نقول:

إن هذه الشبهة تحمل داخلها دلالات:

أولًا: أن القرآن الكريم هو نتاج ثقافي وفكري لتلك البيئة التي نشأ بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وانفعلت نفسه بها، وأن القرآن ليس جديدًا على العرب؛ فهو إذن ليس من عند الله.

ثانيًا: أن الإسلام مناسب فقط لمن عاش بينهم رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ إذ هو إفراز لمعطيات تلك البيئة معالج فقط لمشكلاتها.

ثالثًا: اتهام القرآن الكريم أنه ذو نزعة تاريخية (زمانية- مكانية) وليس صالحًا لكل زمان ومكان.

أما أولًا: كون القرآن نتاج ثقافة وبيئة نشأ بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وتأثر بها وانفعل بمعطياتها فإن القائل بمثل هذا القول إن كان ينفي كون القرآن من عند الله ويعي

---

(١) «الشعر الجاهلي»: (ص: ١٦-١٧) ط: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ٢٠١٥م، وينظر أيضًا: «الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي» (ص: ١٨٦) د محمد البهي، ط: مكتبة وهبة، الطبعة العاشرة.

(٢) «الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي» (ص: ١٨٧).

ما يقول؛ فإنه يحتاج أولًا إلى محاجته وإقناعه عن طريق العقل بأن القرآن الكريم إنما هو من عند الله لا من عند محمد صلى الله عليه وسلم.

فإن آمن بأن هذا القرآن أنزله الله تعالى وهو وحيه إلى رسوله الكريم فيُعرَّف أن قوله: (إن القرآن الكريم هو نتاج ثقافي وفكري لتلك البيئة التي نشأ بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وانفعلت نفسه بها، وأن القرآن ليس جديدًا على العرب) تكذيب صريح للقرآن الكريم، في غير ما آية:

من مثل قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ }[1]

يقول الإمام النسفي (ت: ٧١٠هـ): «{يتلو عليهم آياته} أي: القرآن بعدما كانوا أهل جاهلية لم يطرق أسماعهم شيء من الوحي»[2].

وكقوله تعالى: {لَكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا }[3]

يقول الإمام ابن كثير: «قال الله تعالى: {لكن الله يشهد بما أنزل إليك} أي: وإن كفر به من كفر به ممن كذبك وخالفك، فالله يشهد لك بأنك رسوله الذي أنزل عليه الكتاب، وهو: القرآن العظيم الذي {لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ } [فصلت: ٤٢]»[4].

بل هو تكذيب صريح وطعن في أصل الرسالة التي بعث بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنه كما وصفه ربه: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى }[5]

وكقوله تعالى: {وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ

---

(١) [الجمعة: ٢]

(٢) «مدارك التنزيل وحقائق التأويل» المعروف بـ تفسير النسفي: (١/ ٣٠٨) للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

(٣) [النساء: ١٦٦]

(٤) تفسير القرآن العظيم: للإمام ابن كثير (المتوفى: ٧٧٤هـ): (٢/ ٤٧٦)تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م.

(٥) [النجم: ٣، ٤]

إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ (١٥) قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ}[١]

يقول الإمام ابن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ) عند تفسير قوله تعالى: {إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ}: « قل لهم: ما أتبع فيما أقول لكم وأدعوكم إليه، إلا وحي الله الذي يوحيه إليّ، وتنزيله الذي ينزله عليّ، فأمضي لوحيه وأئتمر لأمره»[٢].

وكون القرآن الكريم منزل من عند الله تعالى على قلب نبيه صلى الله عليه وسلم أمر من أوضح الواضحات، لا يجادل فيه إلا مكابر معاند.

<u>وأما ثانيًا:</u> كون الإسلام مناسب فقط لمن عاش بينهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن القرآن الكريم ذو نزعة تاريخية (زمانية – مكانية) وليس صالحًا لكل زمان ومكان فهو مخالف لصريح القرآن، من مثل قوله تعالى: {قُلْ يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا }[٣] ومخالف لقول النبي الكريم صلى الله عليه وسلم (وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة) [٤] وعموم رسالة النبي صلى الله عليه وسلم تقتضي عموم شريعته لكل زمان ومكان، وهذه مسلمات كالشمس في رائعة النهار لا تخفى على أحد.

<u>وأما ثالثًا:</u> كون خطاب القرآن الكريم للناس كافة في كل زمان وكل مكان فإن الله تعالى يقول: {وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ}[٥] وقوله تعالى: {شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ}[٦]

---

(١) [يونس: ١٥، ١٦]

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن، المعروف بـ«تفسير الطبري»: (١١/ ٣٧١) للإمام محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبي جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

(٣) [الأعراف: ١٥٨]

(٤) جزء من حديث أخرجه البخاري في «صحيحه»: (٩٥/١) حديث رقم: (٤٣٨) كتاب (الصلاة) باب (قول النبي صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، ينظر: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه» المعروف بـ «صحيح البخاري» تأليف: محمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

(٥) [الإسراء: ٨٩]

(٦) [البقرة: ١٨٥]

يقول الإمام نجم الدين الطوفي[1] (ت: ٧١٦هـ) في تفسير قوله تعالى: {هدى للناس}: «هو عام مطرد باعتبار القوة والصلاحية، أي: في قوته وصلاحيته أن يهدي جميع الناس»[2].

وغير ذلك من الآيات التي تبين أن المخاطب بهذا القرآن الكريم هم الناس جميعًا.

وكذلك فإننا لما أثبتنا أن رسالته وشريعته صلى الله عليه وسلم عامة لكل زمان ومكان فإن هذه مقدمة ينتج عنها أن القرآن صالح لكل زمان ومكان؛ ذلك أن الشريعة مبنية على القرآن الكريم، فيلزم من ذلك عموم القرآن الكريم وشموله لكل زمان ومكان.

المطلب الثالث: تنجيم القرآن الكريم ونزوله مفرقًا

من الشبهات التي يستدلون بها على تاريخية القرآن الكريم: (نزول القرآن مفرقًا على حسب الوقائع والحوادث)؛ وهذه الشبهة تشكل مع مثيلاتها من (النسخ) و(أسباب النزول) و(المكي والمدني) مرتكزات يرتكز عليها القائلون بتاريخية القرآن الكريم؛ توهمًا منهم أنها تؤدي إلى ما يرومون من نتائج، وهي عند التمحيص نتائج غير مستقيمة؛ فالإشكال هنا ليس في المقدمات، إنما في طريقة الاستدلال التي سلكوها، والنتائج التي رتبوها.

ومن أقوالهم في ذلك ما قاله د حسن حنفي: «... ونشأت لذلك علوم بأكملها هي علوم القرآن لبيان تاريخية النصوص نشأة وتطورًا، الجمع والترتيب مكانًا وزمانًا، النزول والنسخ تطورًا ونظامًا، المكي والمدني... إلخ، ولا يمكن فهمها إلا من حيث تطورها في التاريخ.... بل إن الإسلام ذاته الذي يجمع بين هذه النصوص المفرقة على مدى

(١) هو سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، ولد سنة ٦٥٧ ه – ١٢٥٩ م أبو الربيع، نجم الدين: فقيه حنبلي، أصله من (طوف) قرية ببغداد ثم قدم الشام فسكنها مدة ثم أقام بمصر مدة، وتوفي في بلد الخليل (بفلسطين) وكان قوي الحافظة شديد الذكاء. له (بغية السائل في أمهات المسائل) في أصول الدين، و (الإكسير في قواعد التفسير) و (الرياض النواضر في الأشباه والنظائر) و (الإشارات الإلهية والمباحث الأصولية) وتوفي رحمه الله ٧١٦ هـ – ١٣١٦م، تنظر ترجمته في «الدر الكامنة في أعيان المئة الثامنة»: (٢/٢٩٥ وما بعدها)/ للإمام ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد/ الهند الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.، «الأعلام» (٣/ ١٢٧) تأليف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

(٢) «الإشارات الإلهية إلي المباحث الأصولية»: (ص: ٨٤) تأليف: نجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الصرصري الحنبلي (المتوفى ٧١٦ هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م

ثلاث وعشرين عامًا فيما عرف باسم التنجيم، إنما هو حلقة خاصة في تطور الوحي العام منذ آدم حتى محمد صلى الله عليه وسلم»[1].

ومؤدى هذه الشبهة: أن القرآن الكريم من حيث كونه نزل مفرقًا ولم ينزل جملة، فإن ذلك دليل على ارتباطه بذلك الزمان الذي نزل فيه، وهو مختص بتلك الحوادث والوقائع التي نزل ليعالجها، ولو كان القرآن مطلقًا متجاوزًا للزمان والمكان لما نزل بحسب تلك الوقائع ولا نزل مفرقًا مبثوثًا على مدى ثلاث وعشرين سنة.

وللرد على هذا نقول:

قد سبق المشركون إلى مثل هذا القول ، فقالوا فيما يحكيه القرآن الكريم: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا } [الفرقان: ٣٢]. منكرين أن يكون القرآن من عند الله، فرد عليهم القرآن بإثبات التنجيم، ولم ينكره، ثم بين لهم الحكمة التي اقتضت ذلك.

فنزول القرآن الكريم مفرقًا حقيقةٌ أثبتها القرآن، قال عز قائلًا: {وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا }[2]. وهكذا اقتضت حكمة الله تعالى أن ينزل آخر كتبه السماوية مفرَّقا لحكم بالغة جليلة تكلم عنها علماء علوم القرآن الكريم.

لكن من أين لكم أنَّ هذا التفريق والتنجيم الذي نزل عليه القرآن مؤدٍّ إلى ما قلتم به وانتهيتم إليه؟!! لقد بحث العلماء في الحِكَم التي تعلقت بنزول القرآن مفرقًا، فلم يقل واحد منهم بما نطقتم به، وقد ذكر العلماء[3] في هذا الباب من العلم حِكَمًا كثيرة، فمن تلك الحكم:

أولًا: تثبيت فؤاد النبي صلى الله عليه وسلم وتقوية قلبه؛ مصداقًا لقول الله تعالى: {كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا } [4] ففي تجدد الوحي وتكرار نزول الملك به من جانب الحق إلى رسوله صلى الله عليه وسلم سرورٌ يملأ قلب الرسول وغبطة تشرح صدره،

---

(١) «هموم الفكر والوطن .. التراث والعصر والحداثة » د. حسن حنفي: (٧٣/١)، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٨م.

(٢) [الإسراء: ١٠٦]

(٣) هذه الفوائد نقلتها مختصرة وبتصرف يسير مما ذكره صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني، ينظر تفصيل ذلك في «مناهل العرفان في علوم القرآن» لفضيلة الشيخ العلامة محمد عبد العظيم الزُرقاني (المتوفى: ١٣٦٧هـ): (٥٣/١ وما بعدها)، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثالثة.

(٤) [الفرقان: ٣٢]

وفي التنجيم تيسيرٌ عليه صلى الله عليه وسلم من الله في حفظه وفهمه ومعرفة أحكامه وحِكَمه، كذلك في تأييد حقه صلى الله عليه وسلم ودحض باطل عدوه المرة بعد الأخرى تثبيت أيما تثبيت لقلب النبي صلى الله عليه وسلم، مع تعهد الله إياه عند اشتداد الخصام بينه وبين أعدائه؛ بما يهون عليه هذه الشدائد

ثانيا: التدرج في تربية الأمة الإسلامية علمًا وعملًا؛ ويتمثل في تيسير حفظ القرآن على الأمة وتيسير فهمه؛ فما نزل شيئًا فشيئًا أيسر في الحفظ والاستظهار والعلم والفهم مما لو نزل جملة واحدة، ومن مظاهر التيسير هنا التمهيد لكمال تخليهم عن عقائدهم الباطلة، وعباداتهم الفاسدة، وعاداتهم المرذولة، وكذا التمهيد لكمال تحليهم بالعقائد الحقة والعبادات الصحيحة والأخلاق الفاضلة، ومن مظاهر التيسير أيضًا: تثبيت قلوب المؤمنين وتسليحهم بعزيمة الصبر واليقين، بسبب ما كان يقصه القرآن عليهم الفينة بعد الفينة والحين بعد الحين من قصص الأنبياء والمرسلين.

ثالثًا: مسايرة الحوادث والطوارئ في تجددها وتفرقها، فكلما جد منهم جديد نزل من القرآن ما يناسبه، ويتمثل ذلك في إجابة السائلين على أسئلتهم، سواء كانت تلك الأسئلة للاستهداء والتعليم، أو التحقق من رسالته، وكذلك مجاراة الأقضية والوقائع في حينها، ببيان حكم الله فيها عند حدوثها ووقوعها، ومن مظاهر ذلك أيضًا: لفت أنظار المسلمين إلى تصحيح أغلاطهم التي يخطئون فيها، وإرشادهم إلى شاكلة الصواب في الوقت نفسه، وكذلك كشف حال أعداء الله المنافقين وهتك أستارهم وسرائرهم للنبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين كيما يأخذوا منهم حذرهم فيأمنوا شرهم

رابعًا: الدلالة على مصدر القرآن، والتأكيد على أنه كلام الله وحده، وأنه لا يمكن أن يكون كلام محمد صلى الله عليه وسلم ولا كلام مخلوق غيره. فالناظر إلى هذا التأليف المعجز، والتناسق المدهش؟ على حين أنه لم يتنزل جملة واحدة، بل تنزل آحادًا مفرقة تفرق الوقائع والحوادث في أكثر من عشرين عاما. ليتبين له إن كان من أهل النصفة والعدل أن يحكم بمصدرية هذا الكتاب، وأنه ليسمو فوق طوق البشر، بل الخلق جميعا، إنه سرٌّ آخر من أسرار الإعجاز القرآني التي لا تتناهى: {وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ (٤١) لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ } [١].

---

[١] [فصلت: ٤١، ٤٢]

ثم بعد إيراد هذه الفوائد والحكم التي من أجلها نزل الفرقان منجمًا نقول: إننا لم نجد في كلام العلماء الذين تحدثوا عن فوائد نزول القرآن مفرَّقًا ما ادعيتموه من وصم القرآن بالتاريخية وربط أحكامه ببيئته من زمان ومكان، والحق الصراح يشهد بأنه لا تلازم البتة بين المقدمة التي بنيتم عليها قولكم والنتيجة التي توصلتم إليها وتحاولون سوقها للناس كذبًا وزورًا.

المطلب الرابع: أسباب النزول

لعل من نافلة القول أن نقول: إن التاريخيين لم يستندوا إلى شيء من علوم القرآن لخدمة مدعاهم وإقامة ما يتوهمون أنه أدلة، مثل ما استندوا إلى علم أسباب النزول، وقد وظَّفوا هذا العلم أيما توظيف، حتى اتسع الخرق على الراقع كما يقولون.

يقول محمد سعيد العشماوي وهو يقطع بوقتية وتاريخية أحكام التشريع التي جاء بها القرآن الكريم بدعوى ارتباطها بأسباب النزول : « فأحكام التشريع في القرآن ليست مطلقة ولم تكن مجرد تشريع مطلق، يعني أن كل آية تتعلق بحادثة بذاتها فهي مخصصة بسبب التنزيل وليست مطلقة»(١).

ولا يقف الأمر لديه عند الآيات التي تتضمن أحكامًا فقهية، بل يزعم أن كل آيات القرآن: التشريعية، والأخلاقية، والعقدية، لها أسباب ارتبطت بها ومن ثم أضحت كل آيات القرآن تاريخية تبعًا لتاريخية أسباب نزولها، فيقول: «**إن كل آيات القرآن نزلت على الأسباب -أي: لأسباب تقتضيها- سواء تضمنت حكما شرعيًّا أم قاعدة أصولية أم نظمًا أخلاقية**»(٢).

وللرد على هذا الربط العجيب بين أسباب النزول والقول بالتاريخية وانحصار القرآن في بيئته (الزمانية – المكانية) نقول: إن القرآن الكريم لم ينزل لطائفة من الناس دون من سواهم، أو إنه نزل ليعالج وضعًا قائمًا في زمان البعثة ثم ينتهي أثره عند ذلك فيقصر عن معالجة مشكلات ما تلاه من الأزمان، وما كانت أسباب النزول دالة أبدًا على مدعاهم (تاريخية القرآن)، وإننا نعالج هذا الأمر من ناحيتين:

---

(١) ينظر: «الإسلام السياسي» محمد سعيد العشماوي ص: ٦٥ مكتبة مدبولي الطبعة الرابعة ١٩٩٦م، «خطر النزعة التاريخية على ثوابت الإسلام» د/ محمد عمارة: (ص: ١٣).

(٢) ينظر: «جوهر الإسلام» محمد سعيد العشماوي ص: ١٤٨طبعة القاهرة ١٩٩٢م، «خطر النزعة التاريخية على ثوابت الإسلام» د/ محمد عمارة: (ص: ١٣ – ١٤).

الأولى بيان أن القرآن عام خالد لكل زمان ومكان.

الثانية: بيان أن أسباب النزول لا تؤدي بحال من الأحوال إلى هذه المقالة المدعاة، فنقول:

أولًا: القول بأن أسباب النزول تؤدي إلى القول بتاريخية القرآن الكريم أمر فيه تكذيب للقرآن ذاته؛ إذ إنه من المقرر أن الكتاب إنما أنزله الله تعالى للناس جميعًا على ما بيناه سابقًا في الرد على شبهة أن القرآن الكريم منتج ثقافي مستمد من البيئة، فلا داعي لتكراره هنا.

ثانيًا: ورد في السنة المشرفة ما يدل على إن القرآن الكريم عام لكل الأمة وذلك في قول النبي الكريم صلى الله عليه وسلم فيما رواه ابن مسعود، أن رجلًا أصاب من امرأة قبلة حرام، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن كفارتها، فنزلت {وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ}(١) فقال الرجل: ألي هذه يا رسول الله؟ فقال: «**لك ولمن عمل بها من أمتي**»(٢).

فقد سأل الصحابي عن الآية الكريمة أتخصه وحده؟ فبين له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الآية ليست مختصة به، بل هي على عمومها وإطلاقها، تشمل كل الحوادث المشابهة، غير منحصرة في شخصه بل هي شاملة أفراد الأمة جميعًا، فقد نفى النبي صلى الله عليه وسلم –وهو المبلغ عن ربه والمبين للقرآن كما قال تعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ } [النحل: ٤٤]– نفى عن القرآن الانحصار في شخص بعينه وبين أن الآية ينسحب حكمها على كل الأمة، وهذا يقتضي إطلاقية الزمان والمكان.

---

(١) [هود: ١١٤].

(٢) أخرجه الترمذي في «سننه»: (٥/ ١٤٢)، حديث رقم: (٣١١٤)، أبواب تفسير القرآن، باب: (ومن سورة هود)، وقال الترمذي «هذا حديث حسن صحيح» ينظر: «سنن الترمذي» تأليف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥) الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

ثالثًا: أسباب النزول هي في الحقيقة مناسبات لا أسباب، كما عبر بذلك الإمام السيوطي رحمه الله حيث قال: «والذي يتحرر في سبب النزول أنه: ما نزلت الآية أيام وقوعه»(١).

ثم يفصِّل السيوطي في بيان منهاج الصحابة والتابعين القائم على أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لأن السبب ليس أكثر من الواقعة التي تضمنت الآية حكمها، واقترن نزول الآية بحدوثها، فيقول: وقد نزلت آيات في أسباب واتفقوا على تعديتها إلى غير أسبابها، كنزول آية الظهار في سلمة بن صخر وآية اللعان في شأن هلال بن أمية، وحد القذف في رماة عائشة، ثم تعدى إلى غيرهم(٢).

وإذا كان ما سيق من أدلة كافيًا لدحض هذه الدعوى المتهافتة، فإننا وعلى الرغم من ذلك نقول: لعل ما حدا بهم إلى هذه المقولة المنكرة اللبس الحاصل عندهم في أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ كما ذهب إلى ذلك بعض العلماء، فأرى أنه من اللائق أن أذكر مذاهب العلماء في هذه القضية، فأقول:

<u>أسباب النزول بين عموم اللفظ وخصوص السبب</u>(٣).

للعلاقة بين النص القرآني وبين الواقعة أو السؤال (سبب النزول) أربعة صور عقلية:

الأولى أن يكون السبب عامًّا واللفظ عامًّا أيضًا، فالعبرة فيه بالعموم، ومثاله: قوله تعالى: {وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ }(٤).

الثانية أن يكون السبب خاصًّا واللفظ خاصًّا، فالعبرة هنا بالخصوص، ومثاله قوله تعالى: {وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى (١٧) الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى }(٥) نزلت في سيدنا أبي بكر رضي الله عنه، وإن كانت دلالة الآية على غيره ممن فعل فعله تكون بدليل آخر كالقياس مثلًا.

---

(١) «الإتقان في علوم القرآن» للإمام جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ): (١/ ١١٦)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م .

(٢) الإتقان في علوم القرآن (١/ ١١٠)، وينظر: د/ محمد عمارة: «خطر النزعة التاريخية على ثوابت الإسلام»:(ص:١٥).

(٣) ينظر هذا المطلب تفصيلًا في «مناهل العرفان في علوم القرآن»: (١/١٢٣ وما بعدها)

(٤) [آل عمران: ١٦٩].

(٥) [الليل: ١٧، ١٨].

الثالثة –وهي صورة عقلية غير واردة– وهي أن يكون السبب عامًّا واللفظ خاصًّا. وإنما كانت عقلية محضة وفرضية غير واقعة؛ لأن حكمة الشارع تجل عن أن تأتي بجواب قاصر لا يتناول جميع أفراد السبب. أضف إلى ذلك أنه يخل ببلاغة القرآن القائمة على رعاية مقتضيات الأحوال.

الرابعة: أن يكون السبب خاصًّا واللفظ عامًّا، ومعناه أن يأتي الجواب أعم من السبب، ويكون السبب أخص من لفظ الجواب. وعمومه مع خصوص سببه موفٍ بالغاية ومبين حكم الله في الواقعة أو السؤال ومؤدٍّ للمقصود وزيادة.

وفي هذا الصورة ثمت فريقان حول هذه المسألة؛ فريق الجمهور ويرى أن العبرة في هذا النوع بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وفريق آخر يرى أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ.

أدلة الجمهور:

استدل الجمهور على مذهبهم بأدلة ثلاثة:

الأول: أننا نعلم أن لفظ الشارع وحده هو الحجة والدليل دون ما احتف به من سؤال أو سبب؛ فلا وجه إذن لأن تخصص اللفظ بالسبب.

الثاني: أن الأصل هو حمل الألفاظ على معانيها المتبادرة منها عند الإطلاق، أي: عند عدم وجود صارف يصرف عن ذلك المتبادر، ولا صارف للفظ هنا عن إرادة العموم، فلا جرم يبقى على عمومه.

الثالث: احتجاج الصحابة والمجتهدين في سائر الأعصار والأمصار بعموم تلك الألفاظ، الواردة على أسباب خاصة، في وقائع وحوادث كثيرة، من غير حاجة إلى قياس أو استدلال بدليل آخر.

أدلة الفريق الثاني والرد عليها:

أولًا: إن الرواة نقلوا أسباب النزول واهتموا بها وبتدوينها. ولا فائدة لذلك إلا ما نذهب إليه من وجوب قصر العام على أفراد سببه الخاص. وهذا معنى أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ.

والجواب: أنه لا وجه لكم في أن تجعلوا فائدة نقل الأسباب هي قصر العام على أفراد سببه، فإن لأسباب النزول والإحاطة بها علمًا عن طريق نقل الرواة فوائد عدة ومزايا جمة.

ثانيًا: إن تأخير البيان عن وقوع الواقعة وتوجيه السؤال في العام الوارد على سبب يدل على أن العبرة بخصوص السبب؛ لأن تأخير لفظ الشارع إلى ما بعد حدوث سببه يفهم منه أن السبب هو الملحوظ وحده للشارع في الحكم عليه بهذا اللفظ العام النازل فيه، وإلا لما ربطه بالسبب، بل لأنزله قبله أو أخَّره عنه.

والجواب أنه يكفي في حكمة تأخير البيان إلى ما بعد السبب أن يكون اللفظ العام بيانًا له، ولو مع ما يشابهه من كل ما يندرج تحت اللفظ العام، ولا يستلزم أن يكون بيانًا له وحده كما ذكرتم.

ثالثا: لو دعا رجلٌ رجلًا آخر إلى طعام الغداء، وقال له: تغدَّ عندي، فرفض وقال: والله لا أتغدى، ولم يقل: عندك، ثم تناول الغداء عند غير هذا الداعي؛ فإنه لا يحنث.

والجواب: هذا المثال ليس مبنيًّا على أن كل عام يتخصص بسببه، بل هو مبني على أن هذا المثال وأشباهه تخصص بقرينة خارجة، وهي حكم العرف هنا بأن الحالف إنما يريد ترك الغداء عند داعيه فقط، فالتخصيص بالسبب هنا لم يجئ من نفس السبب، إنما جاء من قرينة خارجة، هي حكم العرف.

<u>الخلاف بين الفريقين</u>

الخلاف بين الفريقين إنما هو خلاف إجرائي لا جوهري؛ إذ النتيجة لكل منهما واحدة، فإن النص سيطبق على جميع حالاته، لا يختص بمن نزل بسببهم، لكن التطبيق عند الجمهور في أن النص ذاته يتناول الوقائع كلها على درجة واحدة، فهو نصٌّ فيها جميعًا، أما عند من يقول: إن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ؛ فإن الدليل عنده هو القياس والإلحاق بالأصل، وهو الآية الكريمة؛ وهذا يتطلب تحقق شروط القياس، فعلى سبيل المثال: لو كان لدينا حالة ظهار في عصرنا الحاضر، فالدليل على رأي الجمهور هو الآية الكريمة المتضمنة حكم الظهار، أما عند غير الجمهور فدليلهم القياس على الحكم الأصلي والإلحاق به؛ لكن الحكم واحدٌ، وإن اختلفت طريقة الوصول إليه.

وفي ذلك المعنى يقول ابن تيمية رحمه الله: «وقد يجيء كثيرًا من هذا الباب قولهم: هذه الآية نزلت في كذا، لاسيما إن كان المذكور شخصًا؛ كأسباب النزول المذكورة في التفسير، كقولهم: إن آية الظهار نزلت في امرأة أوس بن الصامت، ... ونظائر هذا كثير مما يذكرون أنه نزل في قوم من المشركين بمكة، أو في قوم من أهل الكتاب اليهود والنصارى، أو في قوم من المؤمنين. فالذين قالوا ذلك لم يقصدوا أن حكم الآية

مختص بأولئك الأعيان دون غيرهم، فإن هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل على الإطلاق، والناس وإن تنازعوا في اللفظ العام الوارد على سبب هل يختص بسببه أم لا؟ فلم يقل أحد من علماء المسلمين: إن عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين، وإنما غاية ما يقال: إنها تختص بنوع ذلك الشخص فيعم ما يشبهه، ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ.

والآية التي لها سبب معين، إن كانت أمرًا ونهيًا فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزلته، وإن كانت خبرًا بمدح أو ذم فهي متناولة لذلك الشخص وغيره ممن كان بمنزلته أيضًا»(١).

وبناء على ذلك؛ فلا حجة للتاريخيين فيما ذهبوا إليه من أن سببَ النزول –حتى وإن كان العبرة فيه بخصوص السبب– دليلٌ على تاريخية القرآن الكريم.

المطلب الخامس: المكي والمدني

الفكرة الرئيسة التي يدور حولها المستدلون بانقسام القرآن الكريم إلى مكي ومدني على تاريخية القرآن هي: أن خطاب القرآن الكريم في كل فترة من هاتين الفترتين كان متأثرًا بالواقع الذي قيل فيه أو نشأ فيه، وعلى هذا فهو منتج ثقافي متفاعل مع الأحداث التي شكلته، مما يؤدي إلى القول بتاريخيته وانحصاره الزماني والمكاني، وعدم تجاوزه للبيئات التي قيل فيها.

يقول نصر حامد أبو زيد: «ومن أهم تلك العلوم اتصالا بمفهوم تاريخية النصوص علوم المكي والمدني والناسخ والمنسوخ»(٢).

ويقول أيضًا: « إن الشريعة كما يعلم الطالب المبتدئ من علوم القرآن قد صاغت نفسها مع حركة الواقع الإسلامي في تطوره؛ لذلك نجد أن النص القرآني يختلف من حيث مضمونه وأسلوبه في مرحلته المدنية عنه في مرحلته المكية، وليس هذا الاختلاف في الأسلوب والمضمون إلا انعكاسًا لتغاير هاتين المرحلتين في تطور الوحي»(٣).

---

(١) «مقدمة في أصول التفسير» (ص: ١٥)، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، الطبعة: ١٤٩٠هـ/ ١٩٨٠م، وينظرتفصيل ذلك في : «الإتقان في علوم القرآن»: (١١٢/١)، «مناهل العرفان في علوم القرآن»: (١٢٦/١).

(٢) «نقد الخطاب الديني»: (ص: ٢٠٦) نصر حامد أبو زيد/ دار سينا للنشر، الطبعة الثانية ١٩٩٤م.

(٣) مفهوم النص : نصر حامد أبو زيد : (ص: ١٥) ط: مكتبة الفكر الجديد الطبعة الأولى ٢٠١٤م.

والغرض من عملية التقسيم هذه إثبات أن القرآن الكريم خاضع لبيئته غير متجاوز لها؛ إذ إن تأثير البيئة –سواء كانت المكية أو المدنية– لائحة على الأسلوب القرآني يقول الأستاذ الدكتور فضل حسن عباس: «إن الغاية من تقسيم القرآن إلى أسلوبين هدفها إثبات أن هذا القرآن كان خاضعًا للبيئات المختلفة»(١).

وحتى يصلوا إلى تلك المقدمة التي يريدونها –تأثُّر القرآن بالواقع– أثاروا مجموعة من الشبهات، منها:

الشبهة الأولى: ادعاؤهم تمايز أسلوب القرآن الكريم في الفترة المكية عن الفترة المدنية؛ فللقرآن المكي خصائصه التي تتصف بكل مميزات الأوساط البدائية المنحطة؛ نظرًا لإقامة الرسول بين قوم أميين لا يعرفون القراءة ولا الكتابة. كما يمتاز القرآن المدني بمميزات الثقافة والاستنارة نتيجة؛ لاختلاط الرسول الكريم باليهود، وهم أهل كتاب وثقافة؛ مما أدى إلى التعلم منهم والأخذ عنهم. وعلى هذا فالقسم المكي يتفرد بالعنف والشدة والقسوة والحدة والغضب والسباب والوعيد والتهديد، مثل سورة {تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ}(٢) وسورة {وَالْعَصْرِ إِنَّ الْأِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ}(٣) وسورة {أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ}(٤) ومثل {فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ}(٥) والقسم المدني يتسم بصفات اللين والرحمة والمودة(٦).

الإجابة على هذه الشبهة

وللإجابة على هذه الشبهة الواهية فإننا نسوق جملة من الآيات ونجعلها في قسمين:

---

(١) «قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية .. نقد مطاعن ورد شبهات» : (ص: ٤٣) تأليف د: فضل حسن عباس ط: دار الفتح، عمان – الأردن، الطبعة الأولى: ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠م.

(٢) [المسد: ١]

(٣) [العصر: ١-٢]

(٤) [التكاثر: ١]

(٥) [الفجر: ١٣ -١٤]

(٦) كان مما أملاه طه حسين على طلابه في الجامعة المصرية كما جاء في مقدمة كتاب «نقض مطاعن في القرآن الكريم» للشيخ محمد أحمد عرفة وكيل كلية الشريعة سابقًا: «وصلنا في الحاضرة الماضية إلى موضوع اختلاف الأساليب في القرآن وقررنا أنه ليس على نسق واحد، واليوم نوضح هذه الفكرة فنقول لا شك أن الباحث الناقد والمفكر الجريء الذي لا يفرق في نقده بين القرآن وبين أي كتب أدبي آخر يلاحظ أن في القرآن أسلوبين متعارضين لا تربط الأول بالثاني صلة ولا علاقة مما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن هذا الكتاب قد خضع لظروف مختلفة أو تأثر ببيئات متباينة فمثلا نرى القسم المكي منه يمتاز بكل مميزات الأوساط المنحطة كما نشاهد أن القسم المدني تلوح عليه أمارة الثقافة والاستنارة...» ينظر: مقدمة كتاب «نقض مطاعن في القرآن الكريم» الناشر مكتبة الزهراء – القاهرة ، ط: الثانية ١٩٨٦.

القسم الأول هو آيات تدعو للرحمة واللين والمودة والعفو والصفح ومقابلة السيئة بالحسنة، وهذه الآيات –على النقيض مما ادعوا– هي آيات مكية وليست مدنية، وهذه الآيات هي:

قوله تعالى: {وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّه وَعَمِلَ صَالِحاً وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ. وَلا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ. وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ}(١) .

قوله سبحانه: {فَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا عِنْدَ اللَّه خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ. وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْأِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ. وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ. وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ. وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّه إِنَّهُ لا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ. وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ. إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ. وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ}(٢).

القسم الثاني: آيات فيها شدة وغلظة على الكافرين وهذه الآيات –على النقيض مما ادعوا– هي آيات مدنية وليست مكية، وهذه الآيات هي:

قال تعالى في سورة البقرة وهي مدنية: { يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (٢٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّه وَرَسُولِهِ } (٣).

وقال سبحانه في سورة آل عمران وهي مدنية كذلك {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّه شَيْئًا وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ (١٠) كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ (١١) قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ } (٤) .

والحق أن القرآن الكريم بقسميه –المكي والمدني– قد اشتمل على الشدة والعنف كما اشتمل –مكيًّا كان أم مدنيًّا– على الرحمة واللين والصفح؛ وذلك في الحقيقة راجع إلى مراعاة مقتضى الحال، ومراعاة ما يناسب السياق، وما يُصلح شأن المخاطبين، فما

(١) [فصلت: ٣٣ –٣٥]

(٢) [الشورى: ٣٦ – ٤٣]

(٣) [البقرة: ٢٧٨، ٢٧٩]

(٤) [آل عمران: ١٠ – ١٢]

يصلحه اللين لا يأتي معه الشدة والعنف، وما يصلحه الشدة والقسوة لا يأتي معه اللين والعفو والصفح {تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ } (١).

ومما سبق يتبين أن القرآن الحكيم بعيد كل البعد عن أن يكون منتجًا ثقافيًّا لبيئة من البيئات أو زمن من الأزمان، أو أن يكون متأثرًا بثقافات أو معارف بشرية؛ وبذلك تنتفي تلك التاريخية المزعومة(٢).

الشبهة الثانية:

إن اختلاف السور المكية طولًا وقصرًا لدليل على تأثر القرآن ببيئته؛ مما يدل على تاريخيته، فإننا نجد أن السور المكية قد امتازت بالقصر في الآيات؛ تأثرًا ببيئة مكة، فأهل مكة كانوا أميين لا يقدرون على إنشاء العبارات الطويلة، أما السور المدنية فإنها تمتاز بطول الآيات والسور؛ تأثرا ببيئة المدينة الثقافية؛ لوجود أهل الكتاب (اليهود) وهم أصحاب معارف وثقافات، فجاءت الآيات والسور طويلة تبعًا لذلك.

يقول الدكتور طه حسين فيما أملاه على طلابه في الجامعة المصرية كما جاء في كتاب «نقض مطاعن في القرآن الكريم»: «أما طول الآيات في هذا القسم –المدني– فهذا أمر جلي؛ ظاهر لأن إحدى آياته قد تزيد على عدة سور بتمامها من القسم المكي»(٣).

الرد على هذه الشبهة

أولًا: إن المقدمة التي بنوا عليها كلامهم وهي أن أهل المدينة كانوا أفصح وأبلغ من أهل مكة مقدمة غير صحيحة؛ إذ إنه من الثابت أن أهل مكة كانوا مالكي ناصية البيان، وإليهم كان يتحاكم الشعراء، ويعقدون لذلك المجالس ويأتي إليهم الشعراء كما هو معروف.

ثانيًا: إن طول الكلام وقصره راجع إلى مقتضى الحال، وليس بيئة المخاطبين أو ثقافتهم ومعارفهم.

ثالثًا: بالنظر في آيات القرآن الكريم وسوره فإننا يتبين لنا تناقض هذا القول من أساسه؛ فإننا نجد من بين السور المكية سورتي الأنعام والأعراف تمتازان بطول

(١) [فصلت: ٤٢]

(٢) ينظر تفصيل الرد على هذه الشبهة في «مناهل العرفان في علوم القرآن»: (٢٠٦/١ وما بعدها).

(٣) ينظر: مقدمة كتاب «نقض مطاعن في القرآن الكريم».

الآيات، وهما مكيتان، كما نجد أن من بين السور المدنية سورة النصر وهي قصيرة([1]).

(١) ينظر تفصيل الرد على هذه الشبهة في «منهج الفرقان في علوم القرآن» لفضيلة الشيخ محمد علي سلامة: (٩٠/١ وما بعدها) تحقيق: أ. د محمد سيد أحمد المسير، ط: دار نهضة مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

الشبهة الثالثة(١)

إن خلو القسم المكي من التشريع وشحن القسم المدني بالأحكام دليل على تأثر القرآن بعلوم أهل المدينة ومعارفهم، فلما كان محمد بمكة أميًّا بين أميين ضاق أفق التشريع، ولما صار بين المثقفين وأهل الكتاب بالمدينة كثرت الأحكام والفروع.

يقول طه حسين: «أما أفكاره –أي: القسم المدني– فهي منسجمة متسلسلة، ترمي أحيانًا إلى غايات اجتماعية وأخلاقية. وعلى الجملة فإن ما في هذا القسم المدني من هدوء ومنطق وتشريع وقصص وتاريخ يدل دلالة صريحة إلى أن الظروف التي أحاطت بهذا الكتاب إبَّان نشأته قد تطورت تطورًا قويًّا»(٢).

الرد على هذه الشبهة

أولًا هذه دعوى غير مسلمة؛ فإن القسم المكي لم يخل من التشريعات، والمثال على ذلك قوله تعالى: من سورة الأنعام التي هي مكية باتفاق: {قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (١٥١) وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (١٥٢) وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (١٥٣)}(٣)

ثانيا: لا جدال أن القسم المكي ركز عل الأصول واهتم بتصحيح العقائد، والقسم المدني اهتم بالتشريعات الفرعية، وهي عملية تساير ناموس الحياة، فليس من المعقول أن تظهر الفروع قبل الأصول ولا الثمار قبل الجذوع، فاهتمام القسم المكي بالعقائد مع قلة الاعتناء بالتشريعات إنما هو مسايرة للحركة الطبيعية لهذا الدين، فالأصول تكون قبل الفروع.

فوائد معرفة المكي والمدني

وإذ قد تبين أن انقسام القرآن الكريم إلى قسم مدني وآخر مدني لا يفيد بحال القول بتاريخية القرآن الكريم، فإني أشير هنا إلى أبرز الفوائد التي ذكرها علماؤنا الأجلاء لمعرفة المكي والمدني، وهي:

---

(١) ينظر تفصيل هذه الشبهة ودحضها في «اللآلئ الحسان في علوم القرآن» د . موسى شاهين لاشين (ص: ٢٨) ط: دار الشروق الطبعة الأولى ٢٠٠٢.

(٢) ينظر: مقدمة كتاب «نقض مطاعن في القرآن الكريم».

(٣) [الأنعام: ١٥١، ١٥٢، ١٥٣]

١- معرفة الناسخ من المنسوخ.
٢- معرفة تاريخ التشريع وتدرجه الحكيم بوجه عام، وذلك يترتب عليه الإيمان بسمو السياسة الإسلامية في تربية الشعوب والأفراد.
٣- الثقة بهذا القرآن وتعزيز اليقين لدى المسلمين في ألوهية مصدره، ووصوله إلينا سالمًا من التغيير والتحريف. ويدل على ذلك اهتمام المسلمين به كل هذا الاهتمام حتى ليعرفون ويتناقلون ما نزل منه قبل الهجرة وما نزل بعدها [١].

ولكن لم يقل أحد يُعتدُّ بعلمه أن انقسام القرآن إلى مكي ومدني دليل على تاريخيته أو انحصاره في بيئة أو زمان أو مكان.

المطلب السادس: النسخ

النسخ في اللغة والاصطلاح

أولا: النسخ في اللغة

يطلق النسخ في اللغة عل معنيين؛ أحدهما: الإزالة، والثاني: النقل والتحويل، جاء في كتاب «الصحاح» للجوهري : «نَسَخَت الشمسُ الظلَّ وانْتَسَخَتْهُ: أزالته. ونَسَخَت الريحُ آثارَ الدارِ: غيَّرتها. ونَسَخْتُ الكتاب، وانْتَسَخْتُهُ، واسْتنسختُهُ كلُّه بمعنًى. والنُسْخَةُ بالضم: اسم المُنْتَسَخِ منه»[٢]

ثانيًا: النسخ في الاصطلاح

تعددت تعاريف العلماء في مصطلح النسخ، وكلها تدور حول معنى واحد، وهو: رفع الشارع حكمًا منه متقدمًا بدليل شرعي متأخر، وفي ذلك يقول الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني: «لقد عرف النسخ في الاصطلاح بتعاريف كثيرة مختلفة، لا نرى من الحكمة استعراضها ولا الموازنة بينها ونقدها، وما دام الغرض منها كلها هو تصوير حقيقة النسخ في لسان الشرع فإننا نجتزئ بتعريف واحد نراه أقرب وأنسب، وهو رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي»[٣].

(١) ينظر في ذلك: «البرهان في علوم القرآن» للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ): (١/١٨٧)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، الناشر: دار المعرفة، بيروت – لبنان، مصورًا عن طبعة دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، «مناهل العرفان في علوم القرآن» (١/ ١٩٥).

(٢) «الصحاح» للجوهري (المتوفى: ٣٩٣هـ): (١/ ٤٣٣)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

(٣) «مناهل العرفان في علوم القرآن»: (٢/ ١٧٦).

يستدل التاريخيون – بالنسخ على دعواهم؛ من حيث إن أحكام القرآن الكريم تدور مع المصلحة حيثما كانت، وأن القرآن الكريم كان ينزل لمصلحة الناس، ثم إنه إن تغير الواقع نسخ ما كان ثم جاء قرآن جديد يتوافق مع الواقع الجديد؛ إذ إن صورة النسخ كما عرَّفناه آنفا أن يأتي نص متراخٍ ينسخ ما حكم به النص المتقدم.

والذي يريده الخطاب العلماني هنا هو أن «يكرس التفكير الماركسي للمادة والفكر، فالفكر هو انعكاس للمادة، والنص هو انعكاس للواقع، والواقع هو الذي يستنزل النص ويستدعيه»(١)

فالنص كما يقول العلمانيون إنما هو استجابة للواقع ومتطلباته، وهو يدور معه قوةً وضعفًا، يقول حسن حنفي: «كما أن ما عبر عنه القدماء باسم الناسخ والمنسوخ ليدل على أن الفكر يتجدد طبقًا لقدرات الواقع وبناءً على متطلباته، إن تراخى الواقع تراخى الفكر، وإن اشتد الواقع اشتد الفكر، فالتراث إذن ليس له وجود مستقل عن واقع حيٍّ يتغير ويتبدل»(٢)

النسخ بين ضوابط العلماء وعبثية العلمانيين

ونحن إزاء هذه القضية أمام ملاحظة خطيرة ألا وهي: أن مفهوم النسخ عند هؤلاء يختلف عن مفهوم النسخ عند علماء المسلمين، ويختلف عن مفهومه لدى الأدبيات الإسلامية جميعًا.

إن النسخ في القرآن لدى علماء المسلمين له شروط؛ أهمها: أن يكون دليل رفع الحكم دليلًا شرعيًّا، فلا نسخ دون دليل شرعي، كالقرآن والسنة، وعلى ذلك فلا اجتهاد في النسخ، ولا نسخ بعد انتقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيأتي الحدث عن ذلك مفصلا (٣).

لكن المحرك لهؤلاء كما رأينا في النص السابق هو (قدرات الواقع وبناءً على متطلباته) حيث إن التراث (ليس له وجود مستقل عن واقع حيٍّ يتغير ويتبدل) إننا أمام عبثية لا نهاية لها، إنهم يريدون من ذلك الوصول إلى أمرين يوصل أولهما إلى ثانيهما:

---

(١) «العلمانيون وتاريخية القرآن .. تاريخية النص» د . أحمد إدريس الطعان: (ص: ٥١٢).

(٢) «التراث والتجديد .. موقفنا من التراث القديم» د. حسن حنفي: (ص: ١٥) طبعة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.

(٣) ينظر في شروط النسخ: «مناهل العرفان» للزرقاني: (١٨٠/٢) وللاستزادة «البحر المحيط» للإمام الزركشي: (٢١٦/٥)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م،.

الأول: اتهام علماء الأمة بممارسة النسخ تشهيًا دون الرجوع إلى مرجعية عليا (القرآن)، إلا ما كان من قبيل تحقيق مصالح هؤلاء العلماء أو من يعملون لصالحهم، يقول محمد أركون: «فإن المشرعين من البشر (أي: الفقهاء) قد سمحوا لأنفسهم بالتلاعب بالآيات القرآنية من أجل تشكيل علم للتوريث يتناسب مع الإكراهات والقيود الاجتماعية – الاقتصادية الخاصة بالمجتمعات التي اشتغل فيها الفقهاء الأوائل –أو بالأحرى الخاصة بالفئات الاجتماعية التي اشتغلوا داخلها؛ لنكي نكون أكثر دقة– بكل مصالح هذه الفئات وعاداتها وتقاليدها، والأداة التي استخدموها لإبطال الآيات (١٨٠–١٨١ – ١٨٢ – ثم ٢٤٠) من سورة البقرة تتمثل بمبدأ الناسخ والمنسوخ...»(١)

ثم يخلصون من فتح هذا الباب –النسخ – على مصراعيه إلى هدفهم الثاني، وهو:

الثاني: احتفاظهم بالمفهوم كشعار معلن؛ لتحقيق ما يريدونه من النص، ومن ثم يصبح النص خاضعًا لسلطة البشر وراضخاً لمراداتهم(٢).

إنها الأهواء والنزعات والرغبات هي التي تحكم في هذا الباب فلا منطق هنا ولا قواعد، بل إنه الهوى ولا شيء غير الهوى، وماذا –والحال هذه– لو تعارض هوى أحدهم مع هوى آخر، أيهما نتبع؟! وأين ثوابت الدين؟ بل أين سلطة القرآن الكريم طالما أصبح حبرًا على ورق، إننا أمام نموذج من هذا الفكر وهو ما عبر عنه أحد الباحثين بقوله: «ما دام المنسوخ نوعين: نوع باق خطه (لفظه) مُزال حكمه، ونوع مرفوع خطه (منسي)، فلِمَ لا ننسخ حكم الآيات التي لا تماشي العصر؟ محافظين على رسمها (لفظها – تلاوتها) باعتبار قداستها وبلاغتها؛ ودلالتها على هويتنا وتطورنا، فالإبقاء على أحكام كتعدد الزوجات وقوامة الرجال على النساء والإرث (عدم التساوي بين الذكر والأنثى) والحد والقصاص... ومعاداة أهل الكفر ومحاربتهم... والردة... ليس معيقاً لتقدم المجتمع فقط، بل هو علامات تدل في نظر الآخر والعصر وبعض المسلمين المتنورين على عنف المسلم وشراسته وتخلفه ....»(٣).

(١) «من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي»: (ص: ٦٧) محمد أركون، دار الساقي بيروت ط: الأولى ١٩٩١، وينظر أيضًا: «العلمانيون وتاريخية القرآن .. تاريخية النص» (ص: ٥١٤).

(٢) «العلمانيون وتاريخية القرآن .. تاريخية النص» (ص: ٥١٤).

(٣) ينظر: الضاوي خوالدية: «الناسخ والمنسوخ: تاريخية القرآن / الإسلام» بحث نشر في مجلة «الإتحاف» عدد ٦٤ – ١ ديسمبر ١٩٩٥م ، (ص: ٨)، وينظر أيضًا: «العلمانيون وتاريخية القرآن .. تاريخية النص» (ص: ٥١٤).

الرد على العلمانيين في استدلالهم بالنسخ على تاريخية القرآن الكريم

أولًا: وقوع النسخ في القرآن الكريم لا يفيد تاريخية النص، بل غاية ما هنالك أن له فوائد؛ منها:

١- ترتب الأجر على التلاوة فإن القرآن الكريم كما يتلى ليعرف الحكم منه والعمل به، يتلى لكونه كلام الله تعالى فيثاب عليه.

٢- أن النسخ غالبا يكون للتخفيف فأبقيت التلاوة تذكيرا بالنعمة ورفع المشقة.

٣- ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمة في المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الظن من غير استفصال لطلب طريق مقطوع به فيسرعون بأيسر شيء كما سارع الخليل إلى ذبح ولده بمنام والمنام أدنى طرق الوحي (١)

ثانيًا: إن علماء المسلمين القائلين بالنسخ لم ينزع أحد منهم صفة الإطلاق عن القرآن الكريم، ولم يقل أحد منهم: إن النسخ دليل على تاريخية القرآن الكريم.

ثالثًا: لقد وضع العلماء القائلون بالنسخ شروطًا وضوابط، وليس الأمر كما يدعي هؤلاء العلمانيون بالتشهي أو التمني، وهذه الشروط هي:

الأول: أن يكون المنسوخ حكمًا شرعيًّا عمليًّا، فلا نسخ في الأخبار والقصص والعقائد والأخلاق؛ إذ مثل هذه الأمور لا يتأتى فيها التعارض الذي هو أساس النسخ.

الثاني: أن يكون دليل رفع الحكم دليلًا شرعيًّا، فلا نسخ دون دليل شرعي، كالقرآن والسنة، وعلى ذلك فلا اجتهاد في النسخ، ولا نسخ بعد انتقال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الثالث: أن يكون دليل الحكم الثاني (الناسخ) متأخرًا عن دليل الحكم الأول (المنسوخ) غير متصل به، كاتصال القيد بالمقيد والتأقيت بالمؤقت، وعلى هذا فلا بد من معرفة التاريخ، وإلا افتقد النسخ شرطًا أساسيًّا من شروطه التي وضعها العلماء.

الرابع: أن يكون بين الدليلين (الناسخ والمنسوخ) تعارض حقيقي، ولا يمكن الجمع بينهما بحال ولو بنوع تأويل، أما إذا أمكن الجمع بينهما فلا يُعَدُّ هذا نسخًا أبدًا.

وهذه الشروط باتفاق جمهرة الباحثين، كما أشار إلى ذلك الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني(٢).

---

(١) ينظر: «البرهان في علوم القرآن»: (٢/ ٣٧، ٣٩).

(٢) ينظر في شروط النسخ: «مناهل العرفان» للزرقاني: (١٨٠/٢) وللاستزادة «البحر المحيط» للإمام الزركشي: (٢١٦/٥)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

رابعًا: كم آية نسخت في القرآن؟؟

عند التحقيق نجد أن السيوطي في «الإتقان» قد حصر النسخ في عشرين آية(١).

وحصرها الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني في حوالي عشر آيات فقط(٢) ناقضًا ما أورده السيوطى في «الإتقان».

وحصرها الدكتور مصطفى زيد في خمس وقائع فقط؛ هي: واقعة وجوب التهجد ثم نسخه في سورة المزمل، وواقعة فرض الصدقة بين يدي نجوى الرسول ثم رفعه في سورة المجادلة، وواقعة وجوب الثبات في القتال أمام عشرة أمثالهم من الكفار ثم نسخه بوجوب الثبات أمام مثليهم فقط في سورة الأنفال، وواقعة عقوبة الزنا في آيتي سوة النساء، ونسخها بالحد في آية سورة النور، وواقعة نسخ مفهوم قوله تعالى في سورة النساء: {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى } [النساء: ٤٣] بالأمر باجتناب الخمر مطلقًا عن القيود في سورة المائدة (٣).

وبناء على ذلك: ماذا عن باقي آيات القرآن الكريم التي تبلغ ٦٢٣٦ آية؟؟!! فلو سلمنا جدلًا ،وقلنا: إن هذه الآيات المنسوخة مؤقتة بزمانها، فماذا عن باقي آيات القرآن الكريم؟ وهل يأخذ الأكثر الأعم الأغلب حكم الأقل؟!

خامسًا: إن القائلين بالنسخ لم يقل أحد منهم أبدًا إن باب النسخ مفتوح على مصراعيه، بل الأمر كما قدمنا أنهم اشترطوا أن يكون دليل رفع الحكم دليلًا شرعيًّا، فلا نسخ دون دليل شرعي، كالقرآن والسنة، وعلى ذلك فلا اجتهاد في النسخ، ولا نسخ بعد انتقال رسول الله صلى الله عليه وسلم(٤).

ومما سبق بيانه يتضح جليًّا لكل ذي عقل: أن استدلال العلمانيين بالنسخ على أنه دليل على تاريخية القرآن دعوى يعوزها الدليل، بل هي مغالطة ودعوى ساقطة من أساسها.

() ١ينظر: «الإتقان في علوم القرآن»: (٧٧/٣).

(٢) «مناهل العرفان»: (١٥٢/٢-١٦٢).

(٣) ينظر أطروحته لنيل درجة الدكتوراه: «النسخ في القرآن الكريم .. دراسة تشريعية تاريخية نقدية»: (٢/ ٨٤٨) ط: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧م.

(٤) ينظر في شروط النسخ: «مناهل العرفان» للزرقاني: (١٨٠/٢) وللاستزادة «البحر المحيط» للإمام الزركشي: (٢١٦/٥)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م،.

المبحث الثالث

الآثار المترتبة على

القراءة التاريخية للقرآن الكريم

تبين لنا مما سبق في هذا البحث من مسائل جزئية أن مثل تلك القراءة للقرآن الكريم لها آثارها الخطيرة، وأضرارها الكبيرة، على عقائد المسلمين، وعلى الشريعة الإسلامية، وعلى القرآن الكريم، بل على الإسلام كله؛ لما انطوت عليه من أمور، هذه أبرزها:

أولًا: نزع القداسة عن القرآن الكريم

يعتقد المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها في القرآن الكريم اعتقادًا لا يخالطه شك أنه من عند الله تعالى، وأنه جاء لهداية الناس أجمعين، وأنه آخر الكتب السماوية التي أنزلها الله تعالى لسعادة البشرية، ولإخراج العباد من الظلمات إلى النور؛ لكل ما سبق كان للقرآن الكريم في نفوس المسلمين المنزلة العليا التي لا يدانيها منزلة ومن أجل ذلك عدَّه المسلمون كتابًا مقدسًا، يقفون عند حدوده ويأتمرون بأوامره وينتهون عند نواهيه وزواجره، وقد نال القرآن الكريم تلك المنزلة السامية لأسباب كثيرة، منها: أنه كتاب مفارقٌ مطلقٌ عن الزمان والمكان والأشخاص والأحوال.

لكن القراءة التاريخية للقرآن الكريم تعمد إلى تلك القداسة التي في نفوس المسلمين فتنتزعها؛ حتى يتسنى قبول أطروحاتهم، فإن القرآن إذا هان أمره في النفوس قبلت فيه النقص والخلل، وسبيلهم إلى ذلك «أن ننظر إلى القرآن على أنه نص ليس آتيًا من فوق، وإنما على أنه حدث واقعي تمامًا كوقائع الفيزياء والبيولوجيا»[1]. ويقول نصر أبو زيد: «إن النص في حقيقته وجوهره منتج ثقافي، والمقصود بذلك أنه تشكل في الواقع والثقافة خلال فترة تزيد على العشرين عامًا، وإذا كانت هذه الحقيقة تبدو بدهية ومتفقًا عليها، فإن الإيمان بوجود ميتافيزيقي سابق للنص يعود لكي يطمس هذه الحقيقة البدهية ويعكر –من ثم– إمكانية الفهم العلمي لظاهرة النص»[2]. فحين نسلب عن القرآن الكريم قداسته –كما يريدون– فإننا بذلك ننفي عنه الأزلية والإطلاقية التي بها كان نصًّا إلهيًّا مفارقًا.

---

(١) ينظر: «تاريخية الفكر العربي الإسلامي»:(ص:٢٨٤)محمد أركون، وينظر:«العلمانيون وتاريخية القرآن ..تاريخية النص» (ص:٧٦٣).

(٢) ينظر: «مفهوم النص»: (ص: ٢٤) نصر حامد أبو زيد.

ثانيًا: مساواة القرآن الكريم بالنصوص البشرية

وذلك بالتعامل مع القرآن الكريم بنفس النسق التأويلي الذي يتعاملون به مع النصوص البشرية؛ فلا فرق عند هؤلاء بين نص مقدس وغير مقدس أو نص إلهي وغير إلهي فتراهم يطبقون النظريات الأدبية والمناهج الإنسانية والاجتماعية التي يتعاملون بها مع آدابهم على القرآن الكريم.

يقول د طه عبد الرحمن: «لم يجد القارئ الحداثي حرجًا في أن ينزل مختلف مناهج علوم الإنسان والمجتمع على النص القرآني معتبرًا مقتضياته البحثية لا تختلف عن مقتضيات غيره من النصوص، نذكر من هذه العلوم على الخصوص: (اللسانيات) و(السيميائيات) و(علم التاريخ) و(علم الاجتماع) (علم الإناسة) و(علم النفس) و(التحليل النفسي)... وكذا استخدام كل النظريات النقدية والفلسفية المستحدثة غير مكترث بمآلات هذه النظريات ولا بتجاوز بعضها لبعض ولا بأفول بعضها، نخص بالذكر منها: اتجاهات تحليل الخطاب، والاتجاهات الجديدة في النقد الأدبي المتمثلة في (البنيويات) و(التأويليات) و (الحفريات) و(التفكيكيات)»[1] .

ثالثًا: سلب إطلاقية القرآن

وهذا هو بيت القصيد في تلك القراءة والهدف الأكبر وهو أن تكون آيات القرآن الكريم محدودة الزمان والمكان، وأن يكون «القرآن الكريم –طبقا لهذه الدعوى– مرتبطا أوثق ارتباط بأسباب نزول آياته وتاريخ نزولها مما يعني في هذا الفهم الكليل أن جميع آيات القرآن الكريم موجهة ومحددة بأناس معينين وبتاريخ معين في زمن معين بحيث لا تجاوز مدلولات تلك الآيات الكريمة هذه الحدود قيد أنملة وحينئذ يصبح من حق من هو خارج هذه الحدود أن يفهم من تلك الآيات ذاتها فهما آخر وفقا لظروفه ومواضعاته السائدة»[2].

رابعًا: وصم الأحكام الشرعية بأنها غير صالحة لكل زمان ومكان

بالنظر إلى ما تعلق به التاريخيون من أبواب في علوم القرآن، كأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، والمكي والمدني، نجد أنهم قد وصلوا إلى

---

(1) ينظر «روح الحداثة»: (ص: ١٨٢) د/ طه عبد الرحمن، بتصرف واختصار.

(2) «القراءات الجديدة للقرآن بدعة العصر»: (ص: ٣٣) أ . د محمد عبد الفضيل القوصي، عضو هيئة كبار العلماء، دار القدس العربي ، الطبعة الأولى ١٤٤٠ هـ – ٢٠١٩م.

خلاصة، مفادها: أن أحكام القرآن الكريم وإن كانت صالحة لمن نزل فيهم القرآن ولمن خاطبهم القرآن فإنها قطعًا ليست صالحة لمن تلاهم من أجيال؛ فإن التقدم الفكري البشري –في نظرهم– قد تجاوز تلك المراحل البدائية التي ناسبها حديث القرآن وأحكام القرآن، وأنه لا بد من اجتهادات جديدة تناسب العصر والثقافة وحاجة الناس . وغفل هؤلاء أو تغافلوا عن قوله تعالى: {أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ } [1].

خامسًا: التحريف العبثي والتأويل المنحرف لآيات القرآن الكريم

تلقى الصحابة الكرام الوحي من فم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكانوا عربا خلصا يفهمون القرآن الذي أنزله الله تعالى بلسانهم مصداقا لقوله تعالى: {بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ}[2]، فإذا أشكل عليهم شيء من فهم القرآن مما لا تعلق له بلغة العرب سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبين مراد الله تعالى من كلامه، ولخطورة هذا الأمر بين الله تعالى في محكم آياته وظيفة النبي صلى الله عليه وسلم فيما يتعلق بالقرآن، وأفاد بأنها محصورة في البيان: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}[3] وعلى هذا فإن مصادر تأويل النص القرآني كان منضبطًا من أول يوم نزل فيه، وأنه برغم اتساعه إلا أنَّ له ضوابط تضبطه ومعايير تحكمه ، مضى على هذا الأمر سلف الأمة وخلفها، وأقام علماء الأمة مناهج ضابطة لتفسير القرآن الكريم وتأويله فقد أقاموا علما مستقلا أسموه (مناهج المفسرين) كانت مهمته معرفة المناهج السليمة فتقبل والمناهج السقيمة فترفض.

إلى أن جاء التاريخيون فإذا بهم يقرأون القرآن الكريم «قراءات شتى بحسب ثقافات عصورهم ويعطونه دلالات تتجدد وفقا لتجدد الواقع الذي يعيشونه دون ثبات لقراءة ولا دوام لدلالة، فلا فضل لقراءة على أخرى، ولا يقين في قراءة دون الأخرى؛ لأنها جميعا قراءات نسبية ودلالات متجددة، وبتلك القراءات النسبية التي يفرزها واقع البشر وثقافة عصورهم يتحول النص القرآني إلى (منتج ثقافي) يتحرك تبعا لتحرك الثقافة ويتبدل طبقا لتبدل الواقع، بحيث تكون الثقافة هي الفاعل والنص هو المنفعل»[4].

---

(1) [الملك: ١٤]

(2) [الشعراء: ١٩٥]

(3) [النحل: ٤٤]

(4) «القراءات الجديدة للقرآن بدعة العصر» أ . د محمد عبد الفضيل القوصي عضو هيئة كبار العلماء: (ص: ١٦-١٧).

سادسًا: تكذيب القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة

اشتمل القرآن المجيد وكذا السنة المطهرة على كثير من الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة على أن القرآن الكريم كتاب أنزله الله لهداية الخلق كافة مما ينفي عنه صفة التاريخية ويثبت له صفة الأزلية، أما الآيات فكقوله تعالى: {قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا}(١) ورسول الله صلى الله عليه وسلم أرسله ربه بالقرآن الكريم فكان آيته المعجزة الباقية على مر الزمان، فلزم من ذلك أن الناس جميعا إلى يوم القيامة مخاطبون بهذا الكتاب لا يختص بحقبة زمنية دون غيرها ولا قوم دون سائر الناس.

وأما كون خطاب القرآن الكريم للناس كافة في كل زمان وكل مكان فإن الله تعالى يقول: {وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ}(٢)

يقول الطاهر ابن عاشور: «فجملة {ولقد صرفنا} معطوفة على جملة {قل لئن اجتمعت الإنس والجن} مشاركة لها في حكمها المتقدم ... وزيد في هذه الآية قيد {للناس} دون الآية السابقة لأن هذه الآية واردة في مقام التحدي والإعجاز، فكان الناس مقصودين به قصدًا أصليا مؤمنهم وكافرهم ... والأظهر كون التعريف في الناس للعموم كما يقتضيه قوله: {فأبى أكثر الناس إلا كفورا}» (٣) .

وغير ذلك من الآيات التي تبين أن المخاطب بهذا القرآن الكريم هم الناس جميعًا.

وأما السنة النبوية فكقول النبي الكريم صلى الله عليه وسلم: فيما رواه البخاري عن ابن مسعود، أن رجلا أصاب من امرأة قبلة، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم، فأخبره فأنزل الله عز وجل: {وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ}(٤) فقال الرجل: يا رسول الله ألي هذا؟ قال: «لجميع أمتي كلهم»(٥).

والقول بالتاريخية تكذيب لله فيما أخبر ولرسوله صلى الله عليه وسلم فيما بلغ.

---

(١) [الأعراف: ١٥٨]

(٢) [الإسراء: ٨٩]

(٣) ينظر «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» المعروف بـ «التحرير والتنوير»: (١٥/٢٠٤-٢٠٥)، تأليف: العلامة محمد الطاهر ابن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، الناشر : الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ م.

(٤) [هود: ١١٤]

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه»: (١/ ١١١) حديث رقم: (٥٢٦) كتاب (مواقيت الصلاة) باب (الصلاة كفارة).

سابعًا: إثبات الحاكمية للبشر على كتاب الله

إننا -والحال هذه- بإزاء إشكالية كبيرة، ألا وهي تحكيم النسبي (الإنسان) في المطلق (القرآن الكريم) فإن الحكم على آية أو مجموعة آيات من القرآن الكريم بأنها لا تصلح لهذا الزمان أو ذاك بدعوى تجاوز الزمان لها أو عدم ملاءمتها لثقافة الناس وبعقلهم النقدي- لهو تحكيم للإنسان في آيات الله تعالى، وبغض النظر عن كون الحكم صائبا أم خاطئا، فإن مجرد الحكم، بل الإقدام عليه، خطأ جسيم يتنزه عنه القرآن الكريم.

ثامنًا: تفريغ آيات القرآن الكريم عن محتواها وكذا التشريعات بل العقائد

فإننا لو سرنا خلف هؤلاء التاريخيين القائلين بأن القرآن الكريم منتج ثقافي لا يتم فهمه إلا من خلال مفردات الثقافة التي أنتجته هذا يؤدي بنا ضرورة إلى القول بتفريغ القرآن -وحاشاه من ذلك- من محتواه ودلالاته، وسيكون نهبًا لاختلاف الثقافات المتعددة المتكاثرة التي تتناوب على فهمه وتتعاقب على تفسيره، وحينئذ فأين الدلالات الأصلية للقرآن الكريم ذاته؟ أيكون القرآن الكريم في حد ذاته مجرد ألفاظ جوفاء دون دلالة أصلية؛ لأن دلالتها الأصلية موكولة إلى ثقافات العصور المتبدلة وإلى السياقات الاجتماعية المتقلبة، كما يرى التاريخيون أن التاريخية لا تتناول آيات الحدود والقصاص والمعاملات فحسب بل إنها تتناول العقائد أيضا[1] فكما يقول نصر أبو زيد: « (لا اجتهاد في مجال العقائد) هذا ما يعلنه الخطاب الديني متجاهلًا أن العقائد تصورات مرتهنة بمستوى الوعي وبتطور مستوى المعرفة في كل عصر»[2]

ويقول المفكر الإسلامي الكبير د/ محمد عمارة -حفظه الله- في معرض حديثه عن أحد رموز دعاة التاريخية «بل إن صاحب هذا الادعاء -ادعاء تاريخية القرآن التشريعي- كما أشرنا يذهب إلى تاريخية حتى منظومة أصول العقائد والقيم والأخلاق الإسلامية، وليس فقط آيات التشريع القانوني، فيقول: (إن كل آيات القرآن نزلت على الأسباب -أي: لأسباب تقتضيها- سواء تضمنت حكما شرعيًّا أم قاعدة أصولية أم نظمًا أخلاقية) فينسخ بهذه المجازفة العجيبة كل دين الإسلام

(١) ينظر: «القراءات الجديدة للقرآن بدعة العصر»: (ص: ٢٠)، «روح الحداثة»: (ص: ١٨٦)

(٢) ينظر: «النص، السلطة، الحقيقة»: (ص: ١٣٤-١٣٥)، «روح الحداثة»: (ص: ١٨٦)

بل ويذهب إلى أن الواقع هو صانع الشريعة وليس الوحي الإلهي والتنزيل السماوي، فيقول: (إن الشريعة إنما ارتبطت بالواقع ودارت فيه وتناسجت به تأخذ منه عوائده وأعرافه وتحكم قواعدها على أسباب منه وتلاحق أحكامها تطوره)» [1].

تاسعًا: إسقاط كثير من الأحكام بوصفها أحكاما تاريخية.

ونتيجة لإخضاع القرآن الكريم للواقع وتقلباته، وللمستوى الاجتماعي والفكري للبشر، وما يطرأ على عقولهم من وعي؛ فإنه –وتبعا لهؤلاء التاريخيين– لا بد من إسقاط كثير من الأحكام؛ لكونها أحكاما لا تناسب العصر ولا تتفق مع معطيات المرحلة التي يحياها الناس، فكيف لنا أن نقطع يد السارق أو نقتل القاتل، إن هذه وحشية ودموية لا تتناسب مع ما وصل إليه الإنسان من حضارة وتقدم، هكذا يهرفون بما لا يعرفون، يقول نصر أبو زيد: «وإذا انتقلنا من مجال العقائد والتصورات إلى مجال الأحكام والتشريعات نجد الخطاب الديني يصر على التمسلك بدلالتها الحرفية دون إدراك للفارق بين ما قبل النص وبين ما أحدثه النص من تطور في مجال الأحكام والتشريعات، الأحكام والتشريعات جزء من بنية الواقع الاجتماعي في مرحلة اجتماعية تاريخية محددة»[2]

عاشرًا: التشريع بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم

ولما أسقطوا كثيرا من الأحكام بدعوى تاريخيتها جاءت بعد ذلك مرحلة التشريع، ولا شك أنه تشريع بالهوى وبالعقل الكليل، إننا نستطيع القول في اطمئنان: إنها تشريعات لا تشريع واحد؛ لأنها أهواء وأفكار متباينة، وآراء متنافرة، وهذا في الزمان الواحد ناهيك عن أن لكل زمان فلاسفته ومفكروه فكم تكون عدد التشريعات في حكم من الأحكام؟ إنها أعداد غير متناهية، تتكاثر بتكاثر الفهوم وتختلف وتتباين بتباين الآراء و«بأي معنى حينئذ يكون القرآن الكريم فرقانا مبينا وهدى للناس وبينات من الهدى والفرقان؟ بل أي رسالة يحملها القرآن للبشرية، وقد مزقت تلك القراءات المبتدعة مضامينه ودلالاته الثابتة الراسخة كل ممزق، وتركتها رهنا لثقافات العصور ونهبا لسياقاتها الرجراجة المتحركة؟»[3]

---

(١) ينظر: «جوهر الإسلام» محمد سعيد العشماوي ص: (١٤٨) ، «أصول الشريعة» محمد سعيد العشماوي: (ص: ٨٤) طبعة القاهرة سنة ١٩٧٩ نقلًا عن: «خطر النزعة التاريخية على ثوابت الإسلام» د/ محمد عمارة: (ص: ١٣ – ١٤).

(٢) ينظر: «النص، السلطة، الحقيقة»: (ص: ١٣٥).

(٣) «القراءات الجديدة للقرآن بدعة العصر»: (ص: ٢١).

الخاتمة

نسأل الله حسنها

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،،،

فقد انتهى بنا المطاف في هذه الرحلة التي كان دافعها الذود عن حياض القرآن الكريم بكشف زيف تلك النظرية الدخيلة على ثقافتنا وتراثنا، وأسجل هنا أهم النتائج التي انتهى إليها البحث، فأقول مستعيناً بالله:

١- التاريخية مذهب نقدي نشأ في الغرب؛ يتمحور حول ربط النصوص (أية نصوص) بالظروف المحيطة بها والواقع الذي نشأت فيه.

٢- العلمانيون العرب مقلدون للغرب، على الرغم من اختلاف البيئات والثقافات والمشاكل الأدبية التي تميز كل ثقافة عن الأخرى.

٣- القرآن الكريم كلام الله المجيد يتعالى عن التعامل معه كأي نص أدبي، ولا يعتريه ما يعتري النصوص البشرية، فهو نص مطلق عن الزمان والمكان، متسامٍ عن الظروف والبيئات والثقافات.

٤- رابعًا: تقوم التاريخية في تعاملها مع القرآن الكريم على أسس، أهمها: إضفاء النزعة الإنسانية عليه، والتعامل معه بعقلانية تتجاهل قدسيته، ووصم بعض آياته بالأساطير أو الرمزية.

٥- توصل البحث إلى آثار مترتبة على القراءة التاريخية للقرآن الكريم، وهي:

أولًا: نزع القداسة عن القرآن الكريم

ثانيًا: مساواة القرآن الكريم بالنصوص البشرية

ثالثًا: سلب إطلاقية القرآن الكريم.

رابعًا: وصم الأحكام الشرعية بأنها غير صالحة لكل زمان ومكان.

خامسًا: التحريف العبثي والتأويل المنحرف لآيات القرآن الكريم.

سادسًا: تكذيب القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة.

سابعًا: إثبات الحاكمية للبشر على كتاب الله.

ثامنًا: تفريغ آيات القرآن الكريم عن محتواها وكذا التشريعات بل العقائد.

تاسعًا: إسقاط كثير من الأحكام بوصفها أحكامًا تاريخية.

عاشرًا: التشريع بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وبعد، فهذا جهد المقل، أرجو به أن يكون لبنة في صرح الدفاع عن القرآن الكريم ، كما أسأله سبحانه أن يكون عملًا لوجهه تعالى خالصًا وأن يرزقنا الأجر في الدنيا والآخرة إنه تعالى ولي النعمة والفضل والثناء الجميل.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

قائمة المصادر

١) **القرآن الكريم جل قائله**

٢) الإتقان في علوم القرآن، للإمام جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م .

٣) الإسلام السياسي، محمد سعيد العشماوي، مكتبة مدبولي، الطبعة الرابعة ١٩٩٦م.

٤) الإشارات الإلهية إلي المباحث الأصولية، تأليف: نجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الصرصري الحنبلي (المتوفى ٧١٦ هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

٥) أصول الشريعة، محمد سعيد العشماوي، طبعة القاهرة سنة ١٩٧٩

٦) الأعلام، تأليف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

٧) البحر المحيط، للإمام الزركشي، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م،.

٨) البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ): (١/١٨٧)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، الناشر: دار المعرفة، بيروت – لبنان، مصورًا عن طبعة دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ١٩٥).

٩) تاريخ الفلسفة الحديثة: يوسف كرم ، ط: الدراسات الفلسفية الطبعة الخامسة.

١٠)تاريخية الفكر العربي الإسلامي، محمد أركون، الناشر: مركز الإنماء القمي – بيروت، ترجمة هاشم صالح، الطبعة الثانية

١١)تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، المعروف بـ التحرير والتنوير، تأليف: العلامة محمد الطاهر ابن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، الناشر : الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ م.

١٢) التراث والتجديد .. موقفنا من التراث القديم، د. حسن حنفي: (ص: ١٥) طبعة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤١٢ هـ –١٩٩٢ م.
١٣) تفسير القرآن العظيم، للإمام ابن كثير (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م.
١٤) جامع البيان في تأويل القرآن، المعروف بتفسير الطبري، للإمام محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبي جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .
١٥) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المعروف بـ صحيح البخاري تأليف: محمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
١٦) جوهر الإسلام، محمد سعيد العشماوي، طبعة القاهرة ١٩٩٢م.
١٧) الخروج من التيه، د عبد العزيز حمودة ، ط: عالم المعرفة ط: نوفمبر ٢٠٠٣.
١٨) خطر النزعة التاريخية على ثوابت الإسلام، أ . د محمد عمارة، الناشر: مكتبة وهبة، الطبعة الأولى: ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.
١٩) الدر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، للإمام ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد/ الهند الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
٢٠) الرد على شبهات المعاصرين حول مبحث الدلالات من علم أصول الفقه، د هشام محمد فتحي السعيد مشالي ، ط: دار البشير للثقافة والعلوم ، الطبعة الأولى. ١٤٣٢ هـ ٢٠١١م
٢١) روح الحداثة ... المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، طه عبد الرحمن، ط: المركز الثقافي العربي الطبعة الأولى ٢٠٠٦.
٢٢) سنن الترمذي، تأليف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)

الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
٢٣) الشعر الجاهلي، د طه حسين ط: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ٢٠١٥م.
٢٤) الصحاح ، للجوهري (المتوفى: ٣٩٣هـ): (١/ ٤٣٣)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٢٥) العلمانيون وتاريخية القرآن .. تاريخية النص، أطروحة دكتوراه للدكتور أحمد إدريس الطعان ط: دار ابن حزم للنشر والتوزيع الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧ م.
٢٦) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، المعروف بحاشية الطيبي على الكشاف، تأليف: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣ هـ)، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.
٢٧) الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي، د محمد البهي، ط: مكتبة وهبة، الطبعة العاشرة.
٢٨) الفكر الإسلامي قراءة علمية، محمد أركون، ترجمة هاشم صالح، ط: المركز الثقافي العربي الطبعة الثانية ١٩٩٦.
٢٩) في فقه المصطلحات .. التجديد والتراث والأصولية والتاريخية، أ . د محمد عمارة، ط: دار المعارف ٢٠١٣م.
٣٠) القراءات الجديدة للقرآن بدعة العصر، أ . د محمد عبد الفضيل القوصي، عضو هيئة كبار العلماء، دار القدس العربي ، الطبعة الأولى ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩م.
٣١) قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية .. نقد مطاعن ورد شبهات، د: فضل حسن عباس، ط: دار الفتح، عمان – الأردن، الطبعة الأولى: ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠م.
٣٢) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، المعروف بتفسير الكشاف، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.
٣٣) اللآلئ الحسان في علوم القرآن، د . موسى شاهين لاشين (ص: ٢٨) ط: دار الشروق الطبعة الأولى ٢٠٠٢.

٣٤)مدارك التنزيل وحقائق التأويل، المعروف بـ تفسير النسفي، للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٣٥)معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٣٦)مفهوم النص ، نصر حامد أبو زيد ، ط: مكتبة الفكر الجديد الطبعة الأولى ٢٠١٤م.

٣٧)مقدمة في أصول التفسير ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، الطبعة: ١٤٩٠هـ/ ١٩٨٠م.

٣٨)من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي، محمد أركون، دار الساقي بيروت ط: الأولى ١٩٩١.

٣٩)مناهل العرفان في علوم القرآن، لفضيلة الشيخ العلامة محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (المتوفى: ١٣٦٧هـ)، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثالثة.

٤٠)منهج الفرقان في علوم القرآن، لفضيلة الشيخ محمد علي سلامة، تحقيق: أ. د محمد سيد أحمد المسير، ط: دار نهضة مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

٤١)النسخ في القرآن الكريم .. دراسة تشريعية تاريخية نقدية، د مصطفى أبو زيد، ط: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م.

٤٢)النص، السلطة، الحقيقة .. الفكر الديني بين إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة، نصر حامد أبو زيد –ط: المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى: ١٩٩٥م.

٤٣)نقد الخطاب الديني، نصر حامد أبو زيد، دار سينا للنشر، الطبعة الثانية ١٩٩٤م.

٤٤)نقض مطاعن في القرآن الكريم، الشيخ محمد أحمد عرفة، الناشر مكتبة الزهراء – القاهرة ، ط: الثانية ١٩٨٦.

٤٥)هموم الفكر والوطن .. التراث والعصر والحداثة د. حسن حنفي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٨م.